تأثير الأزمة المالية العالمية

على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية

Impact of the Global Financial Crisis on the Operating and Financial Performance of Jordanian Banks

إعداد الطالب

فيصل نافع كعيد العاني

إشراف

الأستاذ الدكتور منصور السعايده

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليه الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

آب 2010

التفويض

أنا الموقع أدناه فيصل نافع كعيد العاني أفوضّ جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فيصل نافع كعيد العاني

التاريخ: 2010/8/14

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية" بتاريخ 14 / 8 /2010.

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر، رئيساً	
الأستاذ الدكتور منصور السعايده، مشرفاً	
الدكتور توفيق عبد الجليل، عضواً	

شكر وتقدير

بفضل الله ومشيئته أتممت هذه الدراسة، وإني لأحمد الله وأشكره على ما منحني إياه من القدرة والصحة والكفاية العلمية لإتمام هذه الدراسة.

وإنني إذ أتقدم بجزيل الشكر وكبير العرفان لأستاذي الدكتور منصور السعايده لما قدمه لي من عظيم رعاية واهتمام ومساعدة علمية، ولما منحني إياه من ثقة ودافعية نحو العمل والبحث، مما كان له أكبر الأثر في مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم العرفان والامتنان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور الذي لم يبخل بجهده ووقته، وتعاونه في رعاية هذا العمل.

وأتوجه بخالص شكري وعرفاني للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، لتحملهم جهد قراءة الرسالة ومناقشتها، وتقديم كل عون ممكن.

الباحث

الإهداء

إلى نبع العطاء الذي لا ينضب...إلى والدي العزيز...

إلى من ملكت القلب... إلى من يعجز عن حقها اللسان... إلى أمي الحنون...

إلى من منحوني الثقة .... إلى من ساروا معي في دربي أجمل الخطوات ..... إلى إخواني....

إلى من شدوا أزري... ورفعوا همتي...... إلى أصدقائي... أهدي رسالتي هذه سائلاً المولى التوفيق والسداد.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

تأثير الأزمة المالية العالمية

على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية

إعداد

فيصل نافع كعيد العاني

إشراف

الأستاذ الدكتور منصور السعايده

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية وكيفية تطورها، وما تأثيرها على الأداء المالي والأداء التشغيلي للبنوك الأردنية، وعلى مدى تأثيرها على مساهمة البنوك الأردنية بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2009). تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية التقليدية وعددها ثلاثة عشر بنكاً، والإسلامية وعددها بنكان، ونظرا لصغر مجتمع الدراسة تم استخدامه كاملا كعينة للدراسة.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي ومقارنة البيانات ذات الصلة بتأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية بهدف الكشف عن مدى تأثير الأزمة على الأداء وذلك بإجراء المقارنات بين فترتي ما قبل الأزمة وفترة الأزمة وما بعدها.

أظهرت نتائج الدراسة أن أداء البنوك الأردنية تأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية لاسيما الأداء التشغيلي والأداء المالي، بدليل تراجع متوسط أغلب نسب الأداء خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية(2008 و2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية(2005- 2007).

The Impact of the Global Financial Crisis on the Operating and Financial Performance of Jordanian Banks

Prepared by

Faisal Nafe'a Kayed Alani

Supervised by

Prof. Mansour Saaydah

The study aimed at identifying the reasons of the global financial crisis, how it was developed, its impact on the operating and financial performance of Jordanian banks and the extent of its impact on banks contribution in gross domestic product (GDP) during the period (2005-2009). The population of the study consisted of all thirteen traditional commercial Jordanian banks and two Islamic banks. Due to the small size of study population, it was used as a sample for the study.

In order to identify the impact of the crisis on the banks performance, the study used descriptive analysis and comparison methods on the data that relates to the impact of the global financial crisis on the operating and financial performance of Jordanian banks between the pre-crisis period and after crisis.

The results of the study showed that the performance of Jordanian banks was affected negatively by the global financial crisis, particularly the operating and financial performance, as most averages of the performance ratios have declined during the crisis and beyond period (2008 and 2009) as compared to the pre- global financial crisis period (2005-2007).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

بدأت الأزمة المالية العالمية في أيلول 2008، ولقد كانت تداعيات هذه الأزمة ناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في بداية عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية (زيدان، 2009، ص7، شاهين، 2009).

أثرت الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية بشكل عام وكان المتأثر الأكبر الدول الخليجية والعراق بسبب هبوط أسعار النفط من (147) دولاراً للبرميل الواحد إلى حوالي (70-80) دولاراً في الوقت الحاضر، وقد أثر هذا سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. فقد قدر الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية خسائر الاقتصاد العربي بحوالي (2500) مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية، وانخفض على نحو متواز معدل النمو الاقتصادي العربي من (5%) إلى (3%) (المناصير والكساسبة، 2009).

وأما عن تأثير الأزمة المالية على الأردن، فقد ظهر التأثير الأكبر في بورصة عمان حيث تشير البيانات الإحصائية للبورصة لعام 2008، إلى أن الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة المتاحة للتداول قد أغلق لعام 2008 عند (2758) نقطة مقارنة مع إغلاق عام 2007 والبالغ (3675) نقطة، أي بانخفاض نسبته (24.9%)، أما الرقم القياسي

العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في بورصة عمان فقد أغلق عند (6243) نقطة مقارنة مع (7519) نقطة بنهاية عام 2007، أي بانخفاض نسبته (17%)، وعلى الرغم من هذا التراجع بأسعار الأسهم خلال عام 2008 إلا أن بورصة عمان تعتبر من البورصات العربية الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية حيث تراجعت أسعار الأسهم في معظم البورصات العربية والدولية بنسب أعلى من بورصة عمان (تقارير بورصة عمان كانون الثاني، 2009). حيث بلغت 52% للبورصة السعودية و(57%) للبورصة المصرية و(64%) للبورصة الإماراتية(مطر، 2008، ص10).

ومما يذكر بأن أسعار الأسهم في بورصة عمان كانت قد ارتفعت خلال النصف الأول من العام 2008 بما نسبته (30%) وسجل الرقم القياسي لأسعار الأسهم أعلى مستوى في تاريخه ويعزى ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى الارتفاع في أسعار أسهم بعض الشركات الصناعية التي تمتاز باستخراج المواد الأولية والتي تأثرت أسعار أسهمها بالارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار هذه المواد عالمياً والذي بدوره ساهم في زيادة أرباح هذه الشركات مما زاد الطلب على أسهم هذه الشركات من قبل المستثمرين. كما ارتفعت أسعار أسهم عدد من الشركات من قطاعات أخرى التي شهدت أسعار منتجاتها ارتفاعا كبيراً في نفس الفترة.

كما بلغت قيمة الشيكات المرتجعة حوالي (1.4) بليون دينار للعام 2008 وبنسبة تعادل (5%) من قيمة الشيكات المتداولة. وقد خفضت الأزمة قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن، وهناك احتمال أن تنخفض قيمة المنح والمساعدات الخارجية للأردن، وقد تؤثر الأزمة المالية على حوالات المغتربين للمواطنين الأردنيين (مطر وآخرون، 2009).

كما سجل الرصيد القائم لإجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة رقماً قياسياً جديداً خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2009 بعد أن بلغ مستوى (19,66) بليون دينار في نهاية أيلول الماضي وبلغت الزيادة في أجمالي الودائع نحو (1,56) بليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2009 وذلك مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2008 وبارتفاع (6,8%) (أبو عجمية، 2009).

إن تأثر البنوك الأردنية في الأزمة المالية العالمية قد يكون مباشراً من جراء انخفاض قيمة استثماراتها في البنوك والمؤسسات المالية في الدول التي تأثرت بشكل كبير جداً في الأزمة المالية العالمية كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة على سبيل المثال، أو بشكل غير مباشر من خلال تراجع النشاط الاقتصادي العام في الأردن وانعكاس هذا التراجع على نشاط البنوك وأدائها التشغيلي والمالي.

1- 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعرض العديد من البنوك ومؤسسات التأمين في عدد من دول العالم للخسائر الفادحة أو الانهيار والإفلاس بسبب الأزمة المالية العالمية، ومنها على سبيل المثال بنك ليمان براذرز Leman Brothers (رابع اكبر بنك في أمريكا) وبنك ا جولدمان ساكس Joldman Saks ومورجان ستانلي Morgan Stanly الأمريكيان، وبنك باتش. بي. أو. أس Batch B.O.S البريطاني أكبر بنك في بريطانيا للرهون العقارية، وبنك "نورذرن روك" Northern Rock البريطاني، وبنك "برادفورد وبينجلي" Bradford & Bangle البريطاني، وبنك اوكتيفان Octavian الأمريكي، وبنك أيسلند Island أكبر بنوك إيطاليا، وبنك اون كرديت On credit ثاني أكبر بنك ايطالي، وبنك هايبو ريل استيت Hibo Real state العقاري الألماني،

ومصرف يو بي أس U.B.S السويسري وبنك DSB الهولندي والعديد من البنوك الأوروبية والأمريكية الكبرى، وكان العديد من البنوك العربية ومنها الأردنية قد استثمرت بعض أموالها في هذه البنوك الأوروبية والأمريكية، قد أصابت آثار هذه الأزمة المالية العالمية البنوك الأردنية وأضعفت نشاطها التشغيلي وأداءها المالي بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الأزمة المالية على نشاط وأداء البنوك الأردنية، من أجل المساهمة في التحوط في حال تعرض هذه البنوك لمشكلات أو أزمات مشابهة مستقبلاً (Krstić, et al, 2009).

إن أهم الأسئلة التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها هي:

١ - ما أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية وكيف أثرت على البنوك والمؤسسات المالية؟

٢ - ما مستوى تأثير الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الأداء التشغيلية للبنوك الأردنية؟

٣ - ما مستوى تأثير الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الأداء المالية للبنوك الأردنية؟

٤ - ما مستوى تأثير الأزمة المالية العالمية على مساهمة البنوك بالناتج المحلي الإجمالي؟

1- 3 فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة المطروحة أعلاه تقوم الدراسة باختبار الفرضيات الثلاث التالية:

الفرضية الأولى Ho_1:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب الأداء التشغيلي للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثانية Ho_2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب الأداء المالي للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثالثة Ho_3:

لا يوجد اثر مهم للأزمة المالية العالمية على مساهمة قطاع البنوك الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي.

1- 4 أهداف الدراسة:

سوف تحاول هذه الدراسة التعرف على أسباب حدوث الأزمة المالية وجذورها وكيفية تطورها، وبشكل محدد تهدف إلى:

(1) التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي للبنوك الأردنية من خلال المؤشرات المالية التالية:

1- القروض إلى الودائع.

2- القروض إلى مجموع الموجودات.

3- النقد والاستثمارات إلى الودائع.

4- حقوق المساهمين إلى القروض.

5- نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض

6- نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول.

(2)- التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للبنوك الأردنية من خلال المؤشرات المالية التالية:

١. ربح السهم الواحد.

٢. مكرر ربحية السهم.

٣. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

٤. العائد على الاستثمار.

٥. العائد على حقوق المساهمين.

٦. العائد على رأس المال المدفوع.

٧. نسبة إيرادات الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة

٨. نسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة.

٩. هامش سعر الفائدة.

(3)- التعرف على مدى تغير مساهمة البنوك الأردنية بالناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة المالية العالمية.

1- 5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة الأزمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها الكبيرة على العالم، فالعالم قرية صغيرة والدول العربية ليست في عزلة عن العالم لذلك ستطالنا تبعات الهزة المالية العالمية، فلاشك بأن الأزمة العالمية ضربت اقتصاديات دولية وأفلست بسببها بنوك عالمية، من الواضح أن البنوك سوف تواجه كغيرها الانعكاسات السلبية للازمة المالية العالمية، ونتيجة للركود والكساد المسيطر على العالم، واستمرار الحكومات في ضخ الأموال في مؤسساتها التي واجهتها مشكلة سيولة دون ناتج فعلي مما أدى إلى إفلاس الكثير منها، وإعلان الدول الصناعية الكبرى الثماني دخول اقتصادياتها بالركود التي حاولت الحكومات جاهدة تفاديه، ويمكن تلخيص الجهات المستفيدة من هذه الدراسة:

1. البنوك الأردنية، وذلك من خلال التركيز على الجوانب التي أظهرت الدراسة تأثرها في الأزمة المالية.

2. الشركات المساهمة المالية (الوساطة المالية)، لاتخاذ التدابير التحوطية التي تمكنها من تجاوز الأزمات المستقبلية لا سيما فيما يتعلق بالبنود التي أظهرت تأثرا.

3. البنك المركزي: يمكن أن يستفيد من نتائج الدراسة بوضع السياسات وما تتضمنه من قوانين وتعليمات رقابية تساهم في التخفيف من آثار الأزمة.

1- 6 تعريف المصطلحات[1]:

[1]. أخذت معظم هذه المصطلحات من دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية والمصطلحات المستخدمة به لعام 2009.

- **نسب الأداء التشغيلي:**

– نسبة القروض إلى الودائع = القروض والتسهيلات (الممنوحة) ÷ مجموع الودائع

– نسبة القروض إلى مجموع الموجودات = القروض والتسهيلات (الممنوحة) ÷ مجموع الموجودات

– نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع = النقد والاستثمارات ÷ مجموع الودائع

– نسبة حقوق المساهمين إلى القروض = حقوق المساهمين ÷ القروض والتسهيلات (الممنوحة).

– نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض: القروض المتعثرة ÷ مجموع القروض.

– نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول = الأصول العاملة ÷ مجموع الأصول.

- **نسب الأداء المالي:**

- ربح السهم الواحد = صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم المتداولة.

- مكرر ربحية السهم = سعر الإغلاق ÷ ربح السهم الواحد

- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للأسهم المتداولة ÷ حقوق المساهمين.

- العائد على الاستثمار = صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ مجموع الموجودات.

- العائد على حقوق المساهمين= صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حقوق المساهمين.

- العائد على رأس المال المدفوع = صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ رأس المال المدفوع.

- نسبة إيرادات الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة= إيرادات الفوائد والعمولات ÷ الأصول العاملة.

- نسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة= صافي الدخل التشغيلي ÷ الأصول العاملة.

-هامش سعر الفائدة = (الفوائد المقبوضة على القروض والتسهيلات – الفوائد المدفوعة على الودائع) ÷ القروض والتسهيلات (الممنوحة).

-مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي:

هو مقياس لنسبة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول. ومفهوم الناتج القومي الإجمالي مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويشمل الناتج المحلي الإجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، بينما يشمل الناتج القومي الإجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً.

1- 7 حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الفترة الزمنية لهذه الدراسة على (5) سنوات، (3) سبقت الأزمة المالية العالمية (2005-2007)، وسنتين فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009).

1- 8 محددات الدراسة:

حداثة الأزمة المالية العالمية: حيث بدأت الأزمة المالية قبل حوالي سنتين، ولغاية الآن لم تحدد الأسباب الكاملة والحقيقية للأزمة إذ إن كل ما يقال عن الأزمة هو مجرد تنبؤات أو تحليلات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2- 1 الإطار النظري:

سيتناول الباحث في هذا الفصل عرض ا لبعض النظريات العلمية ذات العلاقة الوثيقة بموضوع الدراسة الحالية، بحيث يستفاد منها في إعطاء فكرة للقارئ عن تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية.

2- 1 - 1 تعريف الأزمة المالية العالمية:

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن يتضح من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أنها "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه إنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى" (عماري وفالي، 2009).

ظهرت تداعيات أزمة الرهن العقاري في بداية عام 2007، وفي النصف الثاني من عام 2008 تفاقمت هذه التداعيات بسبب ازدياد أعداد المقترضين الذين فشلوا في تسديد ديونهم للبنوك مما أدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا فأطاحت في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم (شاهين،2009: ص2)، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما(السكارنة، 2009: ص238):

- التهديد الخطير للازمة المالية للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية لدى البنوك.
- ضيق الوقت المحدد لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة أنها " ظاهرة تعرف بنتائجها على الاقتصاد الحقيقي، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة (الخزرجي،2009).

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي"(الحاج، 2009).

ويمكن أن تكون الأزمة المالية على شكل " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية " مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية" (الإمام، 2009).

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية:

هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية (كورتل ورزيق، 2009: ص281):

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.

- التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.

- نقص المعلومات الكافية عنها.

- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.

إن مواجهة الأزمة تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

أولاً: الأزمة المالية العالمية للعام 2008:

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع عام 2008 تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ وتكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية؛ وتفاقم أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي نشبت منذ بداية عام 2007 ووصلت إلى ذروتها في عام 2008؛ وارتفع معدل البطالة؛ ففي يناير 2008 ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى (147) دولار للبرميل في يوليو، وذلك قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك. وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لعدة أشهر إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو "كساد" تضخمي. أما في النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضًا في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي (حشاد،2008).

من ناحية أخرى، سجلت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية، حيث كان هناك اتجاه عام لزيادة عرض النقود في الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة (البنك المركزي) وذلك لمحاولة التخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري الأمريكية. وقد كان هذا التضخم أكثر قوة في البلاد المصدرة للبترول حيث ارتفعت لديها احتياطيات النقد الأجنبي، مع الافتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة – مثل عمليات السوق المفتوحة على سبيل المثال – وذلك للاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة، فيما يسمى بعمليات التعقيم Sterilization(عبد الحميد،2009) و(الببلاوي، 2008).

2- 1 – 2 أسباب الأزمة المالية العالمية:

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة(عباد، 2009).

ويرى بعضهم أنه على الرغم من أن الشرارة الأولى للأزمة بدأت في أغسطس 2008م واشتدت ذروتها في سبتمبر 2008 إلا أن بدايتها كانت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (2001/9/11م) حيث دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الركود زادت حدته الانهيارات الكبيرة للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى مثل شركة أنرون، وشركة زيروكس، وورلد كوم، ولمعالجة هذا الوضع قام مجلس الاحتياطي الأمريكي الاتحادي بخفض أسعار الفائدة على

الأموال، وفي ظل هذا الوضع أصبح الحصول على القروض والأموال أكثر سهولة، وأصبح بإمكان عدد أكبر من الأشخاص الحصول على الرهون العقارية، ومع تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية (سندات)، والتي أصبحت تباع بدورها للبنوك والشركات والمؤسسات المالية أصبحت أكثر احتواءً للمخاطر، بحيث ارتفع حجم مقايضة الديون التي عجز أصحابها عن سدادها لتتضاعف بصورة كبيرة بعد ذلك مرتفعة من عام 2001 حتى عام 2008 حيث زاد تضاعفها بعد الانخفاض المفاجئ وغير المتوقع لأسعار البترول.

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب بل هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب (مجلس الغرف السعودية، 2008):

1- اضطرابات القطاع المالي، حيث شغل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية الذي تواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.

2- عدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل:-

أ- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية الذي شكل أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فسعر الفائدة يؤثر على تكلفة الاقتراض وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب – تقلبات أسعار الصرف الحقيقية حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

وكذلك اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث التبادل التجاري والتقلبات في شروط الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي.

3- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يعود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تذمر المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند سداد ديونهم وقروضهم.

4- من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان، وسلاح الطغاة، والسيطرة السياسية واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين.

5- يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول؛ بسبب الفائدة الأعلى.

6- يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك على شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث أزمة مالية.

7- يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية تزيد عليه أعباء الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقاد إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

8- من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلاً، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة.

9- فشل النظرية الاقتصادية لآدم سميث التي تقوم على الحرية المطلقة لآلية السوق.

10- ضعف أساليب الرقابة بشكل عام وعلى بنوك الاستثمار بشكل خاص.

11- عولمة أسواق المال والهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: نشأة الأزمة المالية العالمية في أمريكا:

اندلعت أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض(عبد الحميد،2009). وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة (شحاته،2008،ص9).

عند عدم السداد لمرة واحده تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغيرها فيما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير حيث شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً ملحوظاً في شروط الائتمان واتجاهاً

طويل المدى لارتفاع أسعار العقارات، حيث ارتفعت أسعار العقارات مما حفز الكثير ين على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية وفى ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير من المواطنين في الاقتراض بضمان قيمتها –التي لم تسدد في الأساس– وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان وبعد فترة بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل نتيجة ارتفاع أعباء قروض العقارات التي التزموا بها (الحنيطي والخصاونة 2009).

امتنع الكثيرون عن شراء القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، وذلك بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة وبدأت أسعار العقارات تهوى لأسفل ولاحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصه للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (أ) قابله للسداد (ب) لا يمكن سدادها وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التامين على السندات من هؤلاء المستثمرين وفى ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة (شحاته، 2009).

ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أيٍّ من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم "إيه آي جي AIG" عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه (64) مليون عميل تقريبًا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة (85) مليار دولار مقابل امتلاك (79.9%) من رأسمالها،

ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي و جولدمان ساكس. وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك Lehman Brothers إفلاسه وقد قُدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم بما يقرب من (435) مليار دولار أمريكي (شحاته، 2009).

وشهدت البورصات في أغسطس 2007 تدهوراً شديداً أمام مخاطر اتساع الأزمة وتدخلت المصارف المركزية لدعم سوق السيولة والتي ما لبثت أن ظهرت آثارها بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار عام 2008، حيث ظهرت جليةً في معدلات البطالة، إذ وصلت في أمريكا إلى (6.1%)، وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر 2008، وقام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من (605,000) وظيفة منذ بداية الشهر الأول من عام 2009 وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات (شحاته، 2009).

ثانياً: السياسات التي اتخذتها أمريكا لمواجهة هذه الأزمة:

لجأت الولايات المتحدة إلي التأميم، والتأميم هو إنقاذ المؤسسات المتعثرة وذلك بضخ الأموال إليها والاستحواذ على جزء من أصولها يتجاوز هذا المبلغ بكثير وذلك من قبل الحكومة. وقامت أمريكا بتخصيص حوالي (108) ترليون دولار في ضوء عشر خطط وعمليات إنقاذ مختلفة منها (250) مليار دولار لتملك حصص في (9) بنوك، و (200) مليار دولار لتأميم بنكي الرهن العقاري، و (300) مليار دولار للإنقاذ العقاري، و (85) مليار دولار للاستحواذ على شركة التامين (AIG) للحيلولة دون انهيار هذه المؤسسات وإصلاح النظام المالي بحيث يكون قادراً على تعامل أفضل من حيث التنبؤ والمعالجة مع الأزمات المستقبلية (كباره وأبو اليزيد، 2009).

ثالثاً: العوامل التي جعلت من الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية:

أشار شاهين(2009) إلى ابرز العوامل التي جعلت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية:-

العامل الأول:- تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو 1919 مليار دولار أي ما نسبته 15.5 % من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بوادر الكساد الاقتصادي في أمريكا انعكس على صادرات دول العالم الأخرى.

العامل الثاني:- إذا تعرضت أسهم أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة والذين تتواجد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

العامل الثالث:- الخوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية تعد من أبرز العوامل التي جعلت من الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية حيث إن هذه التقلبات تعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار.وخلاصة الحديث فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار(بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

د- انتقال الأزمة المالية العالمية إلى أوروبا وأسيا:

امتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوربي في مايو 2008 بمعدل (1.9%)، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد وارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني بينما شهد الاقتصاد الايرلندي في الربع الأول من عام 2008 انكماشاً في إجمالي الناتج المحلى، لتصبح

بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوربي دخولاً في الكساد الاقتصادي، أما أسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي، ولكنها – بالرغم من ذلك – قد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الأسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007. وانتقلت كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرها من الدول الأوروبية. لذا اتفقت البنوك المركزية كالبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان على ضخ (180) مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأميركية، وتوافق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال (70) مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما أعلنت المصارف المركزية موافقتها على فتح مجالات التسليف، وقرر المسؤولون عن الأسواق المالية وقف مضاربات قصيرة الأجل مؤقتاً (الشيخ، 2009).

وتأثرت الدول الآسيوية تأثراً بالغ الخطورة بما حدث في الأسواق الأمريكية، فعلى سبيل المثال تراجعت مؤشرات البورصة اليابانية لأقل من معدلاتها منذ (20)عاماً، وامتد الانهيار الاقتصادي إلى كل من البورصات الآسيوية الكبرى مثل هونج كونج وشنغهاي وغيرها، وتوقع الخبراء في حينه انخفاض النمو الاقتصاد الصيني إلى اقل من (10%) حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (9%) في العام 2008 و(7.5%) في العام 2009. حيث أكدت مؤشرات البورصة الصينية أن ثلثي شركات النسيج التايوانية تكبدت خسائر فادحة نتيجة تراجع الصادرات بسبب الانكماش والأزمة المالية، في حين أغلق زهاء ألف شركة لصناعة الأحذية، ولقد هوى مؤشر البورصة ليسجل (13600) نقطة في شهر فبراير 2009 بعد ما كان (23000) في شهر فبراير 2008 (أحمد، 2009).

رابعاً: مراحل الأزمة المالية:

كان من أسباب نشوء الأزمة المالية العقارية قيام مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال "عقارية" لأسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون التامين على الودائع الذي يعود إلى عام 1977 وينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع. بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض وشكلت هذه النقطة أولى مراحل الأزمة، أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر تسديد ملايين الدولارات من القروض(حامد، 2009، ص4).

ونتيجة لتضاؤل الطلب على العقارات أو جموده مما أدى إلى هبوط أسعار العقارات، وعجز بعض البنوك التي حاولت الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي، ولآن بعض البنوك أضحت ترفض الإقراض لغيرها، وعملت على تجميد منح القروض للشركات والبنوك والأفراد خوفًا من صعوبة استردادها، واتسعت رقعة البنوك التي تعاني أكثر فأكثر، مما ساهم في بروز المرحلة الثانية للأزمة في النشاط المالي (ياجي، 2009).

ولتفادي اتساع رقعة الأزمة المالية بدأت البنوك المركزية (الأمريكية والأوروبية) في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك التي عانت من الأزمة المالية، لكن الوضع ازداد سوءاً؛ فانخفضت نسبة السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، مما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى جميع نواحي الحياة؛ وتَوقُّف المقترضين عن سداد ديونهم. كما أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات

مغلظة كما انخفضت المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها؛ بسبب ضعف السيولة وهذه هي المرحلة الثالثة(محمد،2009).

وبدأت المرحلة الرابعة من الأزمة المالية العالمية بقيام بعض الشركات بتحويل تلك القروض العقارية الرديئة إلى "أصول مالية "، أي أنها حولتها إلى منتوج جديد وهي(السندات) التي يمكن بيعها وشراؤها في البورصة، وكانت قيمة مردود هذه الأصول مرتفعة وأقبلت الكثير من صناديق الاستثمار على شرائها، ولكن مع بدء فقدان هذه الأصول لقيمتها، أرادت صناديق الاستثمار التخلص منها ببيعها ولكن لم يكن هناك من مشترٍ سوى بأسعار متدنية، وعندما بدأت المضاربة الكبيرة في البورصة أقدم الوسطاء الماليون على بيع السندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ما ساهم في انخفاض قيمة هذه السندات(دعمس، 2009).

أما المرحلة الخامسة فبدأت نتيجة للتطورات اللاحقة في العوامل التي ذكرت سابقاً حيث أدت إلى إفلاس أو إيجاد أوضاع صعبة جداً لأكثر من 50 بنكاً وشركة تأمين أمريكية وأوروبية وحصل تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي فزادت معدلات البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية لبعض المؤسسات المالية والشركات وأصبح كل موظف وعامل مهدداً بالفصل(شحاته، 2008 أ، ص3-5).

ومع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وارتفاع نسب التضخم، أي ارتفاع قيمة السلع وتراجع عدد فرص العمل التي يتم إيجادها شهرياً، مما أثّر في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المواطنين وتراجع الطلب العام في الاقتصاد وازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات، وانخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، مما أدى إلى مزيد من: الكساد، والبطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس والتضخم وهذه هي المرحلة السادسة(محمد،2009).

وفي المرحلة السابعة بدأت إرهاصات ومعالم إنهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، وأدى ذلك إلى الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك؛ لأن "رأس المال جبان (ياجي،2009).

تلك هي مراحل الأزمة المالية التي أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية وخاصة البنوك في أغلب دول العالم، وقد وصل عدد البنوك المنهارة في الولايات المتحدة لوحدها إلى أكثر من 150 مصرفاً معظمها من كبريات المؤسسات المالية.

2- 1 - 3 تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني

لم يشهد الاقتصاد الأردني حتى الآن تداعيات سلبية كبيرة على قطاعاته الاقتصادية، جراء الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، باستثناء ما يحدث في بورصة عمان التي تراجعت خلال عام 2008، فقد فقدت القيمة السوقية للأسهم 2.77 مليار دينار في حين بقي الأداء في القطاعات الأخرى على حاله من دون تغيير.

وقد يكون بعض هذا الانخفاض ناتج اً عن ضغط العامل النفسي الذي يسيطر على الأسواق المالية في الأردن والدول العربية، وتزايد أعمال المضاربة من جانب آخر، ونتج عن ذلك زيادة تشدد البنوك في عمليات الإقراض وتقديم التسهيلات الأمر الذي أثر سلبا على القطاع المصرفي، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، خاصة مع توجهات ارتفاع أسعار الفائدة (الأعرج، 2008).

أما مشكلة السيولة المالية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، فالمسألة مختلفة تماماً في الأردن الذي يمتلك أكثر من 17 مليار دينار من الودائع ونسبة السيولة بالسوق ما زالت ضمن

مستوياتها الآمنة، إضافة إلى أن حجم احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصل إلى ما يقارب (7) مليارات دولار (الحديدي، 2009).

ترتب على الأزمة المالية العالمية آثار وتداعيات إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الأردني، وفيما يلي أهم هذه الآثار:

أولاً:الآثار الايجابية:

١. أكد الكثير من المسؤولين في الأردن بأن الأزمة كان لها تأثي ر إيجابي في بعض المناحي ومنها هبوط أسعار النفط مما خفض قيمة فاتورة النفط بحوالي (50%)، كما أدى ذلك إلى كبح معدل التضخم من حوالي (15%) ليصبح في حدود (6%-7%)، كما خفض من تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي حيث تشكل كلفة النفط حوالي 40% من تكلفة الإنتاج (عباد، 2009).

٢. انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني مما انعكس بالإيجاب على قيمة الدينار الأردني الذي أدى بدوره إلى تأثر ايجابي بتخفيض قيمة المديونية الخارجية وكذلك تخفيض قيمة الواردات من أوروبا (مطر، 2008).

٣. في ظل الأزمة العالمية انخفض العجز التجاري لأول مرة، وارتفع احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ليقارب تسعة مليارات من الدولارات؛ حيث تقارب ضعف مديونية الأردن الخارجية، وتحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات بانخفاض عجزه إلى أقل من النصف، وارتفعت أسعار الفوسفات والبوتاس والأسمدة التي تشكل العمود الفقري للصادرات الوطنية والقيمة المضافة. وظلت الفنادق الأردنية تعج بالسياح الأجانب والعرب والأردنيين، وبشكل عام استمر النمو الاقتصادي الإيجابي ولو انه تباطأ قليلاً، وانفجرت الفقاعة التي كانت تهدد بتضخيم الأخطار (الفانك، 2009).

٤. انخفاض في معدل عجز الموازنة من (724) مليون دينار إلى (619) مليون دينار نهاية عام 2008، مع مراعاة أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى هذا الانخفاض، هي:

أ. التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام، وذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين .

ب. ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة .

ج. ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، الذي نتج عنه المطالبة برفع الأجور، أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور .

بصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسين هما :

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تقلص الموارد العامة .

ثانياً:الآثار السلبية:

١. التداعيات التي أصابت البورصة التي أدت إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم في الأردن وبنسبة (25%) لعام 2008. كما أن ما يزيد على ربع الشركات المدرجة في البورصة تقل أسعارها السوقية عن القيمة الاسمية لأسهمها، كما ترتب عليه هبوط في القيمة السوقية للشركات المتداولة بما يعادل حوالي (10) بليون دينار، كما أظهرت نتائجها في الربع الثالث من العام 2009 ربحاً بعد الضريبة بمقدار (800) مليون دينار مقارنة بربح مقداره (1305) ملايين دينار لنفس الفترة من عام 2008، لتهبط بنسبة (39%)، وفاقت نسب التراجع التي أظهرتها نتائج الشركات المالية في الربع الثالث من العام 2009، توقعات المحللين ببلوغها (39%)، مقارنة بتوقعات إداراتها حول هبوط بنسبة (30%) في حده الأعلى، وبلغ عدد الشركات المدرجة

في بورصة عمان التي يقل سعر سهمها على دينار واحد في بورصة عمان نحو (72) شركة تشكل (36%) من (198) شركة (بترا، 2009).

٢. انخفاض قيمة المنح والمساعدات الخارجية للأردن، فمع أن القيمة الإجمالية لهذه المنح بلغت خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2009 (480) مليون دينار إلا أن الهزة التي أصابت اقتصاديات الدول المانحة قد تؤثر على قيمة المنح الموعودة في العام القادم وما يليه، وإذا ما تحقق ذلك فإن العجز الحالي لعام 2009 للموازنة والبالغ (724) مليوناً سيرتفع، بدلا من الآمال المبنية على تخفيضه، ليصبح (688) مليون دينار (بترا، 2009).

٣. ارتفاع نسبة البطالة الناتج عن إعادة متوقعه لهيكلة بعض الشركات وكذلك هجرة معاكسة للعمالة الأردنية العاملة في دول الخليج(المناصير والكساسبة، 2009). حيث أعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الأزمة المالية يمكن أن تزيد عدد العاطلين على العمل في العالم، وتوقع أن يفقد عشرون مليون شخص وظائفهم نهاية عام 2009. وأوضح أن تقديرات المنظمة تشير إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من (190) مليون شخص عام 2007 إلى (210) ملايين نهاية العام المقبل. كما أضاف أن هذه أول مرة في التاريخ يصل فيها عدد العاطلين على العمل إلى هذا الرقم.

٤. تراجع الإيرادات المحلية للحكومة عند إعادة التقدير لعام 2009 بنحو (200) مليون دينار بسبب تأثر مجمل النشاطات الاقتصادية بالأزمة الاقتصادية العالمية. فبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2009 مع نهاية العام 2008 يلاحظ أن الودائع ارتفعت في نهاية تلك الفترة من عام 2009 بمقدار (1.199) بليون دينار وبنسبة (7.7%) عن مستواها في نهاية العام 2008 لتصل إلى (16.83) بليون دينار

وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره (1.96) بليون دينار وبنسبة (14.6%) خلال ذات الفترة من العام 2008 (بترا، 2009).

٥. وصلت قيمة الشيكات المرتجعة في البنوك والمصارف الأردنية حوالي (1.4) بليون دينار وبنسبة تعادل (5%) من قيمة الشيكات المتداولة خلال العام 2008، ويشار إلى أن قيمة الشيكات المتداولة شهدت انخفاضاً نسبته (14.6%) وذلك بعد أن تراجعت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2009 إلى (26.5) بليون دينار مقارنة مع (31.03) بليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي (بترا، 2009).

2- 1 - 4 الآثار العالمية المتوقعة للأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي:

من المتوقع أن ينتج عن هذه الأزمة العالمية حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات بالأسهم وسندات الرهن العقاري وذلك نتيجة لتباطؤ معدلات النمو مما يؤدى إلى قلة الطلب على النفط وانخفاض سعره، وانخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار، وحدوث انكماش وكساد خطير في المستقبل، وسيكون التركيز نحو إنقاذ الصناعة المالية في العالم مما يؤدى إلى خفض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة أسعار المواد الأولية بسبب تأثرها بالأزمة العقارية (شاهين،2009).

ولما كان تأثير هذه الأزمة غير مقصور على قطاع محدد، وبالذات القطاع البنكي والمالي والذي كان الأكثر تأثيراً نتيجة انكشافه المباشر لأزمة الرهن العقاري من خلال طريقة بيع الدين أو ما تسمى بطريقة التوريق من خلال مراحلها بصيغة سندات رهون عقارية بفوائد

وبيعها في الأسواق المالية العالمية (الخزرجي، 2009)، الأمر الذي أربك القطاع المصرفي العالمي بشكل أو بآخر وأدى إلى انهيارات متلاحقة للبنوك الأمريكية على الرغم من خطط الإنقاذ التي وضعتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا.

كما لعب القطاع المصرفي – والقطاع المالي بصفة عامة – دوراً مهماً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي (وهو ما يتعلق الأصول المالية Financial assets، باعتبارها حقوقاً على الثروة العينية. والاقتصاد العيني (وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets) فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية)). وأصبح التعامل الذي يتم على هذه "الأصول المالية" باعتبارها ممثلاً للأصول العينية. فالتوسع المالي يكون بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني بحيث أصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدًا عما يحدث في الاقتصاد العيني (الببلاوي، 2009).

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة (مالية) بالدرجة الأولي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في (الاقتصاد العيني)، حيث يرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد(عباد، 2009).

كما أشار الببلاوي،2009 بأن هناك ثلاثة عناصر متكاملة في إصدار الأصول المالية أما العنصر الأول فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية Financial Leverage حيث أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل ملكية وأصول تمثل

مديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسًا ملكية الموارد العينية من أراض ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم، وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك – عادة – حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حيث أنه يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدودًا، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض، ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدن ى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حدًا أدن ى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بأن لا تتجاوز نسبة 3% من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التقليدية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Leman Brothers كان أكبر وهذه الزيادة الكبيرة، في الاقتراض تعني مزيدًا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية. فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيدًا من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك،

والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وأدى الاهتمام بالربح في المدى القصير إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدى الطويل، ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول الصناعية اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية financial derivatives وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد (الببلاوي، 2009).

وعلى العموم يرى الخبراء أن العقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، ذلك لأن كل مواطن في أمريكا يحلم بأن يمتلك بيتاً، ولذلك فهو يشتري عقار اً بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، ونتيجة لارتفاع قيمة العقار يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، وهذا ما أطلق علي هاسم الرهون الأقل جودة(رهونات من الدرجة الثانية)، بحيث تكون معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات.

وعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية ، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية(بلقاسم، ومهدي،2009)؛ فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات

المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى هذا الأمر إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة «العقارات» والإقراض في قطاع واحد (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة(الراشد، 2008).

ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حيث تخضع البنوك التقليدية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين للإقبال على الأوراق المالية(اليوسف، 2008).

وقد تكاتفت هذه العناصر على خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر التعامل المالي ألا وهي الثقة، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها زيادة الاقتراض، وتركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف – كافية لإحداث أزمة عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيدًا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية وبلا استثناء تتعامل مع بعضها بعض ا، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدى هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة) (الببلاوي، 2009).

وهكذا يرى الخبراء أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم. حيث أصبحت الأصول المالية مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية، ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن تجاهله.

أ. تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني

إن المتتبع للأزمة يمكنه أن يرى أن الأزمة سبقت هذا التاريخ، لكن الإعلان عنها كان متزامناً مع انهيار بنك ليمان، كما من الممكن أن نلحظ أن تلك الأزمة كانت الأكبر والأعظم خلال ال(80) عاما الأخيرة أي منذ الكساد العالمي الكبير عام 1929م(الخولي،2010).

ينبغي التنويه إلى الدور الذي تقوم به البنوك في مجمل الدورة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، بل ربما من غير المجازفة، تقدير أن عالم المال والاقتصاد المعاصر، لا يمكن أن يتحرك دون البنوك، وأدوارها المتشعبة، في مجمل عمليات الاستثمار والبناء، وتنشيط حركة التجارة، وتوفير السيولة، والتسهيلات المالية، وغيرها من عشرات من الأدوار المركزية.

ب. واقع الجهاز المصرفي الأردني

تعد البنوك من أهم ركائز الجهاز المصرفي بشكل عام، وفي الأردن يتألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي الأردني، والبنوك التقليدية (أردنية وأجنبية)، والبنوك الإسلامية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات الصرافة، ومكاتب التمثيل الداخلية للبنوك الأجنبية العاملة بالأردن، ومكاتب التمثيل للبنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

بلغ عدد البنوك المرخصة العاملة بالأردن مع نهاية عام 2009 (25) بنكاً، منها (13) بنكاً أردنيا تقليدياً، و(10) بنوك تقليدية غير أردنية، وبنكين إسلاميين (البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية).

والبنوك الأردنية، مثلما الأردن الوطن والدولة، لم تكن بمنأى عن المشهد العالمي للأزمة، وهذا التقدير لا يعني في حال أنه أكثر أو أقل تأثراً بآثار الأزمة، ولكن يعني على الأرجح، ضرورة التوقف عند هذا الكمّ والنوع الهائل من المستجدات، في مجال استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك. ولعل من الأمثلة التي تشير إلى مدى حساسية هذه المسألة، وجديتها، مؤتمر العشرين (G 20 –) الأخير، الذي توصل إلى ضرورة ضخ ما قد يصل إلى خمسة تريليون دولار، في اتجاهات مختلفة، في محاولة للخروج من الحالة المتأزمة الراهنة، خلال أقل من سنتين.

2– 1 – 5 تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية

شهد القطاع المصرفي الأردني عبر السنوات العشرين الماضية، عدداً من الأزمات التي عصفت ببعض البنوك، أدت ببعضها إلى التصفية، أو الاندماج القسري مع الآخرين. إلا أن تأثير الأزمة الأخيرة " الأزمة المالية العالمية " كانت الأعنف حيث عصفت بكبرى بنوك العالم، وكون البنوك الأردنية جزء اً من الاقتصاد الأردني فقد يكون للأزمة المالية العالمية تأثير على الأداء التشغيلي أو المالي لهذه البنوك بشكل مباشر أو غير مباشر.

2-2 الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة **(شحاته،2008)** بعنوان:" **كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثار الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق النقد والمال العربية وكيف النجاة من الآثار السيئة للأزمة المالية الرأسمالية على أسواق النقد والمال العربية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

١ - أن قواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي: هي المنقذ من مخاطر الأزمة.

٢ - فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي.

٣ - أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مصدر مهدد بالانهيا ر، لأنه يحمل بذور فشله وهدمه، وبدأ علماء الاقتصاد والمال العالميين يبحثون عن نظام اقتصادي جديد لإنقاذ البشرية من شرور الرأسمالية الطاغية. ويكمن البديل بالنظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يقوم على القيم والأخلاق والوسطية والتوازن بين المادية والروحانية وتفاعل رأس المال مع العمل بصيغة متوازنة بحيث لا يطغ ى أحدهما على الآخر ويحقق الكفاية والرفاهية للناس على أساس الحق والعدل ويحقق التنمية الشاملة للمجتمعات.

-دراسة **(الوقفي، 2008)** بعنوان: **تغيير ثقافة المنظمة كمدخل استراتيجي للنهوض بمنظمات الأعمال في ظل الأزمات المعاصرة** وهي دراسة ميدانية أجريت في البنوك التقليدية الأردنية، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على توجهات المديرين في البنوك التقليدية الأردنية نحو تغيير ثقافة المنظمة بقصد مجابهة الأزمات المعاصرة، ولتحقيق هذه الدراسة تم تصميم وتطوير استبانةّ كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على أفراد العينة البالغ تعدادها 150 شخصاً شكلوا ما نسبته 65% من مجتمع الدراسة البالغ عددهم 230 شخصاً. وتم تحليل البيانات الواردة في

الاستبانات بواسطة برنامج SPSS بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار لمعرفة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (مجابهة الأزمات المعاصرة).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ –يوجد توجه إيجابي ذو دلالة إحصائية لدى المبحوثين نحو تغيير ثقافة المنظمة بقصد مواجهة الأزمات المعاصرة وذلك من خلال التغيير في الجودة و التغيير في الإبداع و التغيير في معاملة العملاء.

٢ –ضرورة التركيز على عامل الرقابة من قبل الإدارات، والميل إلى المركزية أثناء الأزمات.

– دراسة **الشمري(2008)** وهي بعنوان "**الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام.. مآل الأزمة وتداعياتها** " تهدف الدراسة إلى تناول الأزمة المالية المعاصرة من حيث أسبابها، ونتائجها المستقبلية، وخصوصاً فيما يتعلق بانعكاساتها على البلدان العربية والخليجية منها، واعتمدت عملية التحليل بالدرجة الأساس على البيانات والإحصاءات التي تخص البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها بعض بلدان أوروبا الغربية، والبيانات والإحصاءات الخاصة بالدول العربية التي تطرق إليها البحث.

ولقد تبين من عملية التحليل أن هناك أسباباً أدت إلى ظهور الأزمة الحالية المختلفة من حيث حدتها، وعمقها، واتساعها، عن الأزمات السابقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقدمة هذه الأسباب التطور الحاصل في نشاط النظام الرأسمالي وال متمثل في إزالة الحدود والقيود، أمام حركة الشركات العملاقة العابرة بنشاطها إلى مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية العالمية وكذلك التوسع الهائل في الإنفاق الحكومي الأمريكي وتعاظم

المديونية، بالاضافة إلى أسباب تفجير الأزمة اشتداد حالات المضاربة، والتوسع الكبير في الائتمان المصرفي، بحيث تضافرت هذه الأسباب مجتمعة لتؤدي إلى حدوث هذه الأزمة، ومن ثم فإنها لم تكن أزمة (نقص سيولة) بقدر ما كانت أزمة النظام الرأسمالي القادر على إعادة إنتاج الآليات الكفيلة بديمومته المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى أن نتائج الأزمة وانعكاساتها كانت على الاقتصاديات المتقدمة وأيضاً على البلدان العربية، وبغية التخفيف من حدتها وآثارها تم التوصل إلى بعض التوصيات الخاصة بالاقتصاديات العربية.

– دراسة **الطّوخي (2008)** بعنوان "**التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**" فقد بحث الطّوخي في التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الأكثر أهميّة. واستعرض بإيجاز تاريخ الأزمات المالية العالمية، التي تضم الأزمات البنكية وأزمات سعر الصرف. حيث تطرقت دراسته إلى أمثلة عديدة في هذا المجال، منها – في أواخر التسعينيات من القرن الماضي– مع تدهور أداء البنوك في دول البلطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة، والأزمة المالية التي حصلت في دول شرق آسيا، وكذلك ما حصل أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، عندما عانى أكثر من 79 بنكا من بين 509 بنوك في ولايات نيوانجلاند من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سببا في فشل أكثر من 14% من بنوك نيوإنجلاند.

واستخلصت الدراسة، استناداً إلى ما تشير إليه التجارب السابقة للأزمات، نمطاً فحواه أن أزمات العملة وأزمات البنوك في الاقتصاديات الناشئة تكون – على الأقل – ضعف الأزمات التي تحدث في الدول الصناعية.

كما بيّنت الدّراسة أن الأزمات المالية تشمل نوعين من الأزمات، هما: أزمة سعر الصرف، والأزمات البنكيّة، وتعرف الأولى بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الماليّة للدولة

أو تغيُّر قيمة عملة الدولة بالتخفيض، أما الأزمات البنكيّة فتعرف بأنها الوضع الذي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام البنكي.

واستعرضت الدّراسة مدى تعرض البنوك العربية لأزمات مالية، وأشارت إلى أن عدداً من الدول العربية طبقت في العقد الأخير من القرن الماضي سياسات التحرير المالي والإصلاح الاقتصادي، وعادةً ما يصاحب هذه السياسات بعض الأزمات المالية وتعرُّض البنوك فيها لمشاكل نتيجة هذه السياسات.

-دراسة **النيل والطيب (2008)** بعنوان "**العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية**" جاءت الدراسة للبحث في التأثير الواسع للتّغيرات والتطورات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة على الجهاز البنكي عبر العالم، وبينت أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز البنكي قد تكون إيجابية، وقد تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز البنكي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدن ى مستوى. ورأت الدّراسة أن بعض تلك الآثار تتطلّب إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية، والتحول إلى البنوك الشاملة، وتنويع النشاط البنكي.

كما أشارت الدراسة إلى جهود البنوك المركزية العربية الإصلاحية، كالبنك المركزي المصري والبنك المركزي الأردني وبنك السودان المركزي، هذا بالإضافة للجهود الإصلاحية لصندوق النقد الدولي، وذلك من أجل تهيئة البنوك الوطنية لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية.

وفيما يتّصل بالجهاز البنكي الأردني، رأت الدّراسة أن مسيرة الإصلاح الحقيقية فيه بدأت عام 1989، وذلك في أعقاب الظروف الاقتصادية التي شهدها الأردن منذ الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كان الاقتصاد الأردني قد تأثر كثيرا بالتطورات الاقتصادية الدولية التي انعكست

سلبا عليه، وخصوصاً حالة الركود الاقتصادي، التي انعكست بالتالي على أداء الجهاز البنكي.

ورأت الدّراسة أن الظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدها الأردن، كشفت نقاط الضعف في الجهاز البنكي، وكذلك كثيراً من السلبيات والتجاوزات في تلك الفترة، وكانت تلك الظروف – في رأي الباحث– هي نقطة انطلاق البنك المركزي الأردني لإصلاح النظام البنكي، وجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي شهدها الاقتصاد الأردني. وبالتالي، هدفت سياسات الإصلاح البنكي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى التوجه نحو خلق مؤسسات بنكيّة قوية إدارياً ومالياً.

– دراسة **سعيفان والطيط (2009)** بعنوان: **ممارسة استراتيجيات التغيير لمواجهة الأزمات وأثرها على الأداء المؤسسي** وهي دراسة ميدانية أجريت في القطاع المصرفي الأردني، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ممارسة استراتيجيات التغيير لمواجهة الأزمات وأثرها على الأداء المؤسسي في القطاع المصرفي الأردني، وتكونت عينة الدراسة من 209 أفراد يعملون في أربعة مصارف هي: البنك العربي، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك الأردن وبنك سوسيته– جنرال. تم اختيار أفراد العينة بأسلوب العينة الطبقية العشوائية. وتم تطوير   استبانة لقياس متغيرات الدراسة تتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة كما تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١ -أن درجة ممارسة استراتيجيات التغيير لمواجهة الأزمات في القطاع المصرفي الأردني مرتفعة حيث كانت درجة ممارسة إستراتيجيتي التوعية الموجهة، والإستراتيجية العقلانية مرتفعة في حين كانت درجة ممارسة الإستراتيجية القسرية متوسطة.

٢ -أن مستوى الأداء المؤسسي في القطاع المصرفي الأردني كان مرتفعا.

٣ -توجد علاقة ايجابية بين استراتيجي التوعية الموجهة، والعقلانية وبين الأداء المؤسسي، في حين توجد علاقة سلبية بين الإستراتيجية القسرية والأداء المؤسسي.

٤ -يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة استراتيجيات التغيير لمواجهة الأزمات على الأداء المؤسسي في القطاع المصرفي الأردني.

- دراسة **نزال وجبر (2009)** بعنوان: **إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، حيث ساهمت الدراسة في إبراز أسباب تأثر خدمات المصارف الإسلامية الائتمانية بالأزمة المالية العالمية، رغم الاختلاف بين مفهوم الائتمان في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث توصل الباحثان إلى عدد من الأسباب نتجت عن التأثر بسلبيات النظام الرأسمالي المطبق عالميا، التي أثرت في خدمات المصارف الإسلامية الائتمانية المطورة بدرجة أقل من المصارف التقليدية بسبب الضوابط الشرعية، كما أظهرت الدراسة ضرورة وضع معايير لتقديم الخدمات الائتمانية وفق الضوابط الشرعية وذلك لتسهل إدارتها والرقابة عليها، إضافة لتنويع المخاطر بتقديم أدوات استثمارية أخرى تتناسب مع الحاجات الحالية والمستقبلية، وبربط سعر الخدمات الائتمانية بالعرض والطلب وليس بسعر الفائدة.

- دراسة **دودين (2009)** بعنوان: **دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية،** حيث تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في أقسام التسهيلات ومديري الفروع في البنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة بين 22-4-2009 لغاية 18-5-2009 وتم اختيار عينة مكونة من 112 موظفلًه هدفت هذه الدراسة التعرف على دور القطاع المصرفي الأردني في

تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية. وتوصلت للنتائج التالية:

1- تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية.

2- قامت البنوك الأردنية بتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية وذلك إما بطلب ضمان كافٍ أو تخفيف السقف الائتماني بما يتناسب مع الضمانات المتوفرة لدى العملاء بحيث تقلل من مستوى المخاطر وضعف قدرة العملاء على السداد.

- دراسة **الحكيم، والعطيات(2009)**. وهي بعنوان: "**دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأزمة الاقتصادية العالمية، وأسباب حدوثها وآثارها على المصارف التقليدية والإسلامية، والقراءة الإسلامية للأزمة وكيفية علاجها، ومؤسسات البنية التحتية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها، والمعوقات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، ودور مؤسسات البنية التحتية في منع مشاركة المؤسسات المالية الإسلامية في الانزلاق في الأزمات. وتوصل الباحثان إلى أنه بالرغم من الدور الايجابي الكبير الذي تضطلع به هذه المؤسسات في حماية ودعم الصناعة المصرفية الإسلامية من الوقوع في الأزمات أو المشاركة فيها بشكل مباشر، فإنه من الضروري أن تركز هذه المؤسسات بشكل أكبر على المشاكل التي تعاني منها الصناعة المصرفية وتساهم في حل الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها لتقويتها ورفع درجة منافستها للصناعة المالية التقليدية، وكذلك لتقديم نظرية مالية إسلامية للعالم الغربي تقنعه بالاتجاه نحو هذا النظام الذي يتصف بالعدالة والنزاهة والأخلاق والشفافية.

- دراسة **عباد (2009)** وهي بعنوان "**الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة

المالية، والمراحل التي مرت بها منذ اندلاعها، وأثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، وتأثير الأزمة المالية العالمية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني. وتوصلت الدراسة إلى أبرز النتائج التالية: إن الأزمة بدأت مع انتعاش سوق العقار في أمريكا في الفترة من 2001-2005 والحلم الأمريكي بأن يمتلك كل مواطن بيتًا وقد رافق ذلك نشاط محموم في تسويق العقارات أدى إلى ارتفاع أسعارها ليصل إلى أرقام فلكية، مما حدا بأصحاب العقارات إلى إعادة رهن العقار مرة ثانية وثالثة. والمصارف العربية لم تتأثر بالأزمة المالية التي سببتها أزمة قروض الرهن العقاري بسبب اختلاف نظام التمويل العقاري في العالم العربي عنه في الولايات المتحدة، وكان تأثيره محدودًا، وكان تأثير الأزمة على القطاع المصرفي الأردني محدودًا وذلك جراء ما تمتلكه من خبرات وتجارب مميزة ولأن الجهاز المصرفي لا يعاني من نقص في السيولة وإنما بالعكس لديه سيولة فائضة، وقيام البنك المركزي من باب الاحتياط بنقل ودائعه من البنوك الأمريكية إلى البنك المركزي الفيدرالي خفف من آثار الأزمة، و أداء الجهاز المصرفي مطمئن من ناحية بنسبة كفاية رأس المال حيث تبلغ فعليًا للمصارف الأردنية (18 %) وهي بذلك أعلى من متطلب البنك المركزي الأردني (12 %) وأعلى بكثير من المعايير الدولية والبالغة (8%) وفقًا لاتفاق بازل.

- دراسة **عوض الله (2009)** وهي بعنوان: " **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي** "، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة المالية العالمية من حيث أسبابها، وتداعياتها بصفة خاصة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على أهم تلك التداعيات وأبعادها، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحييد نتائجها السلبية، بحيث تتمكن هذه المجموعة من الدول من الخروج من الأزمة الراهنة بأقل خسائر ممكنة.

أظهرت نتائج الدراسة بعض الأسباب التي ساهمت في تداعي الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وهي: 1. ضخامة حجم النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العالم الخارجي، حيث قامت الدول باستثمار جزء كبير من عوائد النفط والفوائض البترولية بالأسواق المالية الدولية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية، 2. قيام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء عدد كبير من صناديق الثروات السيادية والتي تستثمر أموالها في الخارج.

– دراسة **ربحي (2010)** بعنوان: "**آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامةالأردنية المدرجة في بورصة عمان**". هدفت إلى معرفه الآثار المترتبة على الشركات المساهمة الأردنية نتيجة الأزمة المالية العالمية، والتعرف على السياسات والإجراءات التي اتخذتها الشركات المساهمة الأردنية للتعامل مع تلك الأزمة، وبيان مدى تأثر الشركات المساهمة العامة الأردنية بالأزمة. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية التي كانت بياناتها كاملة (أرباحها وقيمتها السوقية وحجم تداول أسهم) على مدار الفترات الثلاث أي النصف الأول والثاني لعام 2008و النصف الأول لعام 2009حيث تم تحليل أرباح 224 شركة والقيمة السوقية ل 184 شركة وحجم التداول ل 169 شركة. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى والمضمون وذلك من أجل تحديد أثر الأزمة المالية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المتداولة في بورصة عمان.

أظهرت الدراسة نتائج عدة كان أهمها:

- سوء استخدام المنهج المحاسبي المبني على القيمة العادلة خصوصا في مجال صناديق التحوط .

- غياب الأخلاقيات المهنية في التعامل لدى إدارات بنوك الاستثمار والوسطاء الماليين ومدققي الحسابات وخبراء تقييم الاستثمارات المالية والعقارية .
- أثرت الأزمة المالية العالمية على الأردن بصورة سلبية وخاصة على أرباح القطاعين المالي والخدمات حيث بلغت نسبة التراجع في أرباح القطاع المالي 48%بينما كانت نسبة التراجع لقطاع الخدمات 20% أما قطاع الصناعة فقد حقق نتائج إيجابية في بداية الأزمة حيث كانت نسبة الارتفاع في أرباحه 30% لكن آثار وتداعيات الأزمة تعمقت عليه في النصف الأول من عام 2009 حيث تراجعت أرباحه بنسبة 41%.

– دراسة **عواد (2010)** بعنوان : **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.** هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية. تكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين، أما العينة وعدد أفرادها (135) فقد شملت (47) ضابطاً من ضباط الائتمان، و(29) محللاً من المحللين، و(59) مدققاً من المدققين الخارجيين. استخدمت الدراسة استبانه ضمنتها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة ولذا استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار Scheffe.

وأظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة

إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين (39، 40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، كذلك ومن جانب آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التقليدية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين (39، 40) وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

-دراسة **كيكتشيتي (Cecchetti, 2007)** بعنوان " Liquidity Crisis Of 2007: How Should Policymakers Respond? " هدفت الدراسة إلى الكشف عن اسباب أزمة السيولة النقدية التي واجهتها المؤسسات والأفراد عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث أعراض الأزمة وآلياتها ونتائجها من منظور يتصل مباشرة بمسائل التمويل والقروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات، خاصة في ظل انخفاض سعر الدولار الأمريكي أمام العملات

الأخرى. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بأسباب أزمة السيولة النقدية في المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أظهرت نتائج الدراسة حدوث ارتفاع في مخاطر التمويل، مما أدى إلى حاجة المؤسسات المصرفية للجوء إلى القروض التمويلية بدلاً من الاعتماد على القدرات الذاتية. وأظهرت أهمية فرض الرقابة على عمليات الإقراض والتمويل، لما لها أثر في تحسين مستوى الاستقرار الاقتصادي. وأظهرت الدراسة وجود علاقة ما بين استقرار الاقتصاد الكلي (على مستوى البلد)، مثل استقرار نسب التضخم في مستويات قليلة، والاستقرار المالي، ووجود أسواق توفر السيولة.

- **دراسة لن (Lin, 2008)** بعنوان" The Impact Of The Financial Crisis On Developing Countries " "**تأثير الأزمة المالية على الدول النامية**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الأزمة المالية على الدول النامية المجرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أظهرت الدراسة العديد من النتائج أبرزها:

1- حدوث تراجع ملحوظ في صادرات الدول النامية، وكذلك نسبة مساهمتها في حجم التجارة العالمية لهذه الدول من (9,3%) عام 2006 إلى (4,1%) في عام 2008.

2- حدوث تراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وخاصة في الاستثمارات المباشرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على هذه الاستثمارات.

3- عدم استمرار الدول النامية في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي كانت تحت التنفيذ بسبب التراجع في الاستثمارات ونقص التحويل اللازم لتنفيذها.

- دراسة **بول (Poole، 2008)** "Fundamentals Of The Financial Crisis Mismanaging Risk". هدفت الدراسة إلى الكشف عن جذور الأزمة المالية العالمية، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة المتعلقة بجذور الأزمة المالية المجرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أظهرت نتائج الدراسة أن جذور هذه الأزمة، تعود أساساً لسوء إدارة مخاطر القروض، والائتمان، وبينت أن بنوك الاستثمار، اعتمدت سياسات غير حكيمة، فيما يتّصل باستراتيجيّات مواجهة المخاطر، ودفعت الثّمن، ولكنها بتلك السّياسات، أدّت لانهيار مؤسّسات أخرى. وأن بعض البنوك لم تكن متحمّسة لخطّة الإنقاذ الّتي اعتمدتها الولايات المتحدة.

وأظهرت الدراسة أن هناك أهمية كبرى للتعليمات والمعايير والقرارات التي تحاول استباق الأزمات المالية في قطاع البنوك ولكن يجب أن تُستَبَق بحل مشكلات الإدارة السيئة، مثل المغامرات غير المحسوبة جيداً، والتقليل من حصول أحداث صادمة وغير متوقعة، وعدم التوازن الزمني بين ما هو مستحق وما يجب دفعه، وضعف تقدير المخاطر لدى الأطراف الأخرى التي تؤثر في قدرة البنك على خلق حالة من التوازن بين ما هو مطلوب وما هو موجود، أو –كما حصل مؤخراً– الاستناد إلى أسعار سوقية للأسهم قابلة للانهيار، وأخيراً، النظرة قصيرة المدى في سياسات التمويل قصير الأمد.

- دراسة **راينهات وروغوف (Reinhat & Rogoff, 2008)** بعنوان " Is The 2007 U.S. Sub-Prime Financial Crisis So Different? " . هدفت الدراسة إلى دراسة تاريخ الأزمات المالية، وركّز الباحثان بشكل خاص على مسائل الائتمان وما يتصل به من مسائل السيولة في البنوك من زاوية تاريخية مبنية على معلومات وبيانات محورها المركزي الأزمات المالية في البنوك، وبالأخص أزمات الائتمان والسيولة.

أظهرت نتائج الدراسة أن معطيات الأزمات الاقتصادية مختلفة زمنياً. وأظهرت أن هناك آثاراً سلبية كثيرة تنشأ من جراء حدوث الأزمات الاقتصادية. وأظهرت علاقة عكسية بين صعود الأزمة المالية والقيمة الحقيقية، فالقيمة الحقيقية لم تعكس نفسها على القيمة الرمزية ممثلة في أسهم البنوك والشركات، وهذه معضلةٌ حقيقية وصفت الدراسة أبعادها، والمخاطر الّتي تنجم عنها.

-دراسة **تشاري وكريستيانو وكوهي (Chari, Christiano & Kehoe, 2008)** " Facts And Myths About The Financial Crisis Of 2008 ". هدفت الدراسة إلى فحص ما أسموه ثلاثة ادعاءات تتصل بالكيفية التي تؤثر فيها الأزمة المالية، وأسبابها وآثارها، على الاقتصاد ككل. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي من خلال تحليل الدراسات لنفس الموضوع.

أظهرت الدراسة أن ادعاءات البنوك هي أوهام غير حقيقية، وبينت بعض الحقائق التي تتعلق بكيفية تأثير النظم المالية فيما يتصل بوساطات صناديق الاستثمار بين مالكي البيوت والعقارات والشركات ذات العلاقة. وأظهرت الدراسة أن التحليل التقليدي يقود إلى نتائج مضلِّلة فيما يتعلق بالتكاليف الحقيقية للاقتراض (الائتمان)، وأظهرت الدراسة بعض الشكوك المتولدة بصدد مسألة القيمة الحقيقية للاقتراض، وفي المعايير التي كانت معتمدة في هذا الخصوص. كما أظهرت الدراسة أن زيادة نسبة الائتمان بالمقارنة مع نسبة المخاطرة، بالنسبة للمشاريع التي يتم العمل عليها، لا يستدعي بالضرورة تدخلاً واسعاً من الحكومة. وأظهرت أنه بالرغم من الدّعم الحكوميّ للقطاعات الاقتصادية آنذاك إلا أن هذه القطاعات كانت لا تزال تواجه انهيارات كبرى في أهم البنوك والشركات الأمريكية، الأمر الذي امتد بهذا الشكل أو ذاك إلى مختلف أنحاء العالم.

أوصت الدراسة صانعي السياسات إلى تحديد ماهية الخلل الذي حصل في السوق المالي الأمريكي وتقديم أدلة قوية تبرهن على ضرورة تدخل الحكومة لدعم البنوك أو غيرها من المؤسّسات. وأوصت على ضرورة مشاركة المواطنين في منطقهم ورؤيتهم بإقناعهم بأن ما يُؤخذ من أموالهم على شكل ضريبة ويُعطى للمؤسسات التي كانت على وشك الإفلاس دعماً مالياً، ينقذها من ذلك.

وفي تقرير على صيغة بحث قدمه جكلينج **(Jickling, 2008)** بعنوان "**تلافي الأزمة المالية**" "Averting Financial Crisis ". هدفت الدراسة إلى الكشف عن ماهية الأزمة المالية. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي من خلال تحليل الدراسات لنفس الموضوع.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تعريف صريح للأزمة المالية العالمية على الرغم من وجود مصدر عام لهذا المفهوم يتّصل بالعراقيل التي تواجهها المؤسّسات، في دائرة تتّسع لتصل إلى مستوى الأزمة، من خلال القيود أمام مؤسسات الأعمال والأفراد، فيما يتصل بالائتمان، بما يؤثر على الاقتصاد الحقيقي والخدماتي بشكل سلبي بارز. وأظهرت الدراسة قيام بعض من أصحاب القرار في البنوك المركزية بمن فيهم أولئك المعنيون بالاحتياطي الفدرالي بجهود للحدِّ من تنامي هذه الأزمة، حينما وصلت إلى الأفراد والمؤسسات، وجعلتهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. وأظهرت نتائج الأزمة المالية العالمية خلق حالةً من الاضطراب الكبير في النظام المالي العالمي، بل وإن مؤسساتٍ غاية في التنوع، وفي أسواق مختلفة عبر العالم، خسرت خسارة كبرى نتيجة لكل ذلك، حيث كانت دورة الائتمان وعلاقتها الحتمية بالسيولة المصدر المركزي لمجمل هذه الأزمة، خاصةً بعد سنوات من التسهيلات غير العادية في الحصول على القروض (أزمة الائتمان). وأظهرت أن مستويات الإفصاح ومضامين القوائم المالية تعكس

الواقع؛ بما يوفر مقدرةً أعلى على مواجهة المخاطر والتصدي للصدمات، خاصةً فيما يتصل بالبنوك وعمليات الائتمان ووضع السيولة فيها.

- دراسة **(Moises, 2009)** وهي بعنوان "**An Intellectual Bailout**" هدفت الدراسة إلى الكشف عن تداعيات الأزمة الاقتصادية، استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والعمل على تحليلها وأظهرت الدراسة النتائج التالية، من خلال تحليل الدراسات السابقة لعدد من تداعيات الأزمة المالية من أهمها:

- عدم قدرة المحللين على تحديد أسباب الأزمة بشكل دقيق.
- جميع الدلائل تشير إلى أن الأزمة الحقيقية ليس فيما حصل بل الأزمة الحقيقية هي التي أحاطت بعلماء الاقتصاد أنفسهم، حيث أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنه أخطأ عندما توقع مسبقا أن الأزمة المالية لن تستمر لفترة طويلة.
- محاولة البنوك بإلقاء اللوم على القطاعات الأخرى وتبرئة نفسها.
- التخبط غير المسبوق بإلقاء اللائمة على بعضهم بعض ا وعدم وجود جهة تتحمل المسؤولية.
- تأثر البنوك الأمريكيه بالأزمة رغم أنها تعد من أكبر وأقوى البنوك.
- إلقاء اللوم دون حذر على السياسات المالية وبالأخص على معايير المحاسبة التي هي أصلا جهات مستقلة غير ربحية لا تسعى إلا للوصول إلى شفافية عالية.

- **أجرى كيوتا (Kiyota, 2009)** دراسة بعنوان " **Confronting The Global Financial Crisis: Bank Efficiency, Profitability And Banking System In Africa** " **مواجهة الأزمة المالية العالمية: كفاءة البنك ونظام الربح المصرفي في**

إفريقيا". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الأزمة المالية العالمية في كفاءة البنك ونظام الربح المصرفي في إفريقيا. أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (29) بنكاً من عدة مناطق في إفريقيا خلال الفترة بين (2007–2000). استخدمت الدراسة أسلوب جمع المعلومات من خلال مقاييس (بارا مترية) للعشوائية الحدود، لقياس نهج البنوك الإفريقية من حيث التكلفة والربح والكفاءة المصرفية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل سلبي على البنوك الإفريقية نظراً لعدم كفاءة الأنظمة التقليدية غير الفعالة التي تستخدمها المؤسسات المصرفية في إفريقيا. وأظهرت أثر الأزمة المالية العالمية على كفاءة البنوك الاقتصادية من خلال تراجع في كفاءة المؤشرات المالية مثل: أصول الجودة، والنسب الرأسمالية، والتشغيلية، ونسب السيولة النقدية في الربح المصرفي في إفريقيا.

أجرى كل من **كرستيك وجيموفيك (Krstić& Jemović، 2009)** دراسة تحليلية بعنوان" The Impact Of Global Financial Crisis On Changing The Central Bank Role In The Market Positioning Of Financial Institutions " **تأثير الأزمة المالية العالمية على دور البنك المركزي في تطوير سوق المؤسسات المالية**" . هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الأزمة المالية العالمية على دور البنوك المركزية في تطوير سوق المؤسسات المالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل كبير على البنوك المركزية نتيجة لانعدام الاستقرار المالي، وأزمة السيولة النقدية، وارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة الديون

والغرامات المالية الكبيرة في سوق المؤسسات المالية والمصرفية. وأظهرت أهمية مراجعة البنوك المركزية لكافة الصكوك والسياسات النقدية وتخفيفها من خلال خفض معدلات الصكوك المصرفية. بالإضافة إلى النتائج السابقة أظهرت أنه يمكن التغلب أو التخفيف من أثر الأزمة المالية السلبي بقيام البنوك المركزية بعمل التسهيلات الائتمانية، وتسهيل الودائع، وتخفيض أسعار الفائدة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على قياس الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية أثناء الأزمة وما بعدها ومقارنة النسب مع بعضها بعض ا. كما تناولت الدراسة الحالية مقارنة مدى تأثر الأداء المالي والتشغيلي في البنوك التقليدية وفي البنوك الإسلامية. بينما ركزت الدراسات السابقة على قياس تأثر البنوك بعد الأزمة المالية العالمية بالأخذ بالاعتبار متغير واحد مثل السيولة أو الائتمان، وركزت الدراسات السابقة على الكشف عن الأسباب التي ساهمت في حدوث هذه الأزمة للعمل على التنبؤ بمصير البنوك في المستقبل .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يعرض الباحث في هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وأدواتها، والطرق الإحصائية التي استخدمت لتحليل بياناتها وذلك على النحو التالي:

3- 1 منهج الدّراسة:

هذه الدراسة تحليلية، هدفها التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية، ومن ثم تقديم التوصيات التي سوف يتم اقتراحها في ضوء نتائج الدراسة.

3- 2 مجتمع الدّراسة:

يتألّف مجتمع الدّراسة من جميع البنوك التقليدية الأردنية وعددها ثلاثة عشر بنكاً، وجميع البنوك الإسلامية وعددها بنكان. والجدول(3- 1) يحتوي قائمة أسماء البنوك في مجتمع الدراسة.

الجدول(3- 1)

قائمة البنوك في مجتمع الدراسة

	الرقم	**اسم البنك**
البنوك التقليدية	1	البنك العربي ش م ع
	2	المؤسسة العربية المصرفية
	3	بنك الأردن
	4	بنك القاهرة عمان
	5	بنك المال الأردني

	6	البنك التجاري_الأردني
	7	البنك الأردني_الكويتي
	8	البنك الأهلي_الأردني
	9	بنك الإسكان للتجارة_والتمويل
	10	بنك الاستثمار العربي_الأردني
	11	البنك الأردني للاستثمار_والتمويل
	12	بنك سوسيته جنرال_/الأردن
	13	بنك الاتحاد للادخار_والاستثمار
البنوك الإسلامية	14	البنك العربي_الإسلامي الدولي
	15	البنك_الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل

3- 3 أداة الدّراسة

التحليل المالي:

قام الباحث بإجراء التحليل المالي للبيانات ذات الصلة بتأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية في الفترة ما بين (2005- 2009). بهدف الكشف عن مدى تأثير الأزمة، وتقديم تحليل مالي، وإجراء المقارنات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

3- 4 إجراءات تنفيذ الدّراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تمّ استخدام أداة الدراسة الأولى (التحليل المالي)، للتعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك. ومن أجل ذلك، تم تنفيذ الإجراءات الآتية:

- مسح الأدب النظري والتّجريبي الخاص بتأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك الأردنية التقليدية منها والإسلامية.
- بناء أداة الدراسة.

- القيام بالإجراءات العمليّة الخاصّة بالتحليل المالي.
- تحديد النّتائج.
- تحليل النّتائج، ومناقشتها.
- تقديم توصيات يُعتَقَد أنها ستكون ذات فائدة في إدارة الأداء المالي والأداء التشغيلي في البنوك التقليدية الأردنية.

3- 5 المعالجة الإحصائية:

تم تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر الأولية في ذاكرة الحاسب الآلي من أجل تحليل البيانات باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية لنتائج الأداء المالي لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكما تم استخدام اختبار (Independent sample t- test) وذلك للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطي عينتين (فترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة المالية وما بعدها) والأساليب الإحصائية المناسبة، يعتبر اختبار (t) مناسباًلهذه الدراسة حيث أننا نحتاج إلى مقارنة متوسطات نسب الأداء بين فترتين، ذلك على الرغم من صغر حجم العينة حيث أخذ مجتمع الدراسة ككل كعينة وليس هناك ما يشير إلى أن توزيع بيانات مجتمع العينة غير طبيعي.

الفصل الرابع

تحليل البيانات المالية

4- 1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية لفترة الدراسة التي تغطي الأعوام 2005 – 2009، وفيما يلي مؤشرات الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك الأردنية:

4- 2 مؤشرات الأداء التشغيلي للبنوك الأردنية:

وتتألف هذه المؤشرات من النسب التالية:

أ- **القروض إلى الودائع:** وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على تشغيل الودائع واستثمارها على شكل قروض.

بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005-2007) 57.4% وفي فترة الأزمة (2008-2009) 67.15%.

كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي بأن القيمة الإجمالية للودائع المصرفية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2008 بلغت حوالي (18) بليون دينار وبارتفاع بنسبة (11.7%) عما كانت عليه خلال الفترة نفسها عام 2007، لكن التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنوك خلال الفترة نفسها ارتفعت بنسبة (17.6%) حيث وصلت إلى (13.3) بليون دينار، أي أن التسهيلات(القروض) الممنوحة نمت بمعدل أعلى من نمو الودائع، وقد كان 20% منها للقطاع العقاري (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام2007).

كما سجل الرصيد القائم لإجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة رقماً قياسياً جديداً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بعد أن بلغ مستوى (19,66) بليون دينار في نهاية أيلول 2009 وبلغت الزيادة في أجمالي الودائع نحو (1,56) بليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2009 وذلك مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2008 وبارتفاع قدره (8,6%) (أبو عجمية، 2009).

ب القروض إلى مجموع الموجودات:

وتقيس هذه النسبة مقدار استغلال البنك لموجوداته في منح قروض وتسهيلات إلى عملائه. فكلما ارتفعت هذه النسبة كان البنك يشغل موجوداته لمنح قروض وتسهيلات أكثر أخذاً في الاعتبار المخاطرة المقبولة لديه وكفاية رأس المال.

بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005–2007) (43.5%) وفي فترة الأزمة (2008–2009) (46.25%)، مما يدل على أن هناك ارتفاع اً قليلا في نسبة منح القروض إلى مجموع الموجودات.

أشار الهندي(2009) إلى ارتفاع موجودات البنوك بنسبة 4%، إذ بلغت 43.3 مليار دينار مع نهاية الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بـ 41.5 مليار دينار في نفس الفترة من العام 2008.

وعلى سبيل المثال فإنه حسب البيانات المالية لمجموعة البنك العربي للسنة المنتهية في 2009/12/31 فقد ارتفع مجموع موجودات البنك بنسبة (11%) إلى (50.6) مليار دولار مقارنة مع (45.6) مليار دولار بنهاية عام 2008، في حين بقيت ودائع العملاء الراسخة تشكل العنصر الأهم من مصادر التمويل مرتفعة بنسبة (11%) لتصل إلى (34.9) مليار دولار مقارنة مع (31.4) مليار دولار بنهاية عام 2008 ولتشكل ما نسبته (69%) من مجموع الموجودات (تقارير البنك العربي، 2010). أما القروض والتسهيلات الممنوحة فقد كانت (7,551) في عام 2008 مقابل (8,561) في عام 2009 ، كما ارتفعت مجموع موجودات البنك القاهرة عمان بنسبة (8ر10%) لتبلغ (1.46) مليار دينار، وارتفعت مجموع الموجودات بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنسبة (8%) عن نهاية العام 2007 وصولاً إلى (5.4) مليار دينار في نهاية العام 2008 . وبلغت القروض والتسهيلات الممنوحة لبنك الإسكان (632,854) في عام 2008 مقابل (729,800) في عام 2009.

كما أشار البنك الأردني الكويتي بأن هنالك زيادة واضحة أيضاً في حجم الموجودات الثابتة للأعوام المذكورة حيث أظهرت البيانات الأولية للبنك أن إجمالي الموجودات ارتفعت بحوالي (46) مليون دينار ليصل إلى (2.1) مليار دينار مسجلا نموا نسبته (2.3%) مقارنة بالعام 2007 (شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية، البنك الأردني الكويتي، 2008).

ج -النقد والاستثمارات إلى الودائع:

النقد هو أرصدة نقدية للبنك والودائع لدى البنوك الأخرى، أما الاستثمارات فتتكون من الأوراق المالية، وتشمل الودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع تحت الطلب. بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005-2007) (48.47%) وفي فترة الأزمة (2008-2009) (23.4%). أي أن نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع انخفضت بشكل واضح في فترة الأزمة المالية وما بعدها.

تعتمد طبيعة أعمال البنوك بالدرجة الأولى على استثمار أموال الغير(المودعين) فقد زاد مجموع النقد والأرصدة والاستثمارات لدى البنوك بنسبة 28% من 12.7 مليار دولار بنهاية العام 2008 إلى (16.2) مليار دولار بنهاية العام 2009 الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة السيولة المعبر عنها بالنقدية وشبه النقدية لتصبح (49%) من إجمالي الموجودات. فعلى سبيل المثال ارتفع إجمالي ودائع البنك العربي بنسبة (19%) لتصل إلى (6.3) مليار دولار مقارنة مع (5.3) مليار دولار بنهاية عام 2008.

د- حقوق المساهمين إلى القروض:

تعرف حقوق المساهمين بأنها الموجودات الصافية للبنك بعد استبعاد المطلوبات، وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات بأنواعها مضافاً إليها الأرباح المحتجزة ومطروحاً منها الخسائر المتراكمة. وارتفع إجمالي حقوق المساهمين لدى البنوك الأردنية بنسبة (6%)، لتصل إلى (6.5) مليار دينار، مقابل (6.1) مليار دينار في الربع الثالث من العام 2008 (شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية، 2008).

وبلغت هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005–2007) (29.83%) وفي فترة الأزمة (2008–2009) (28.05%)، مما يدل على انخفاض في هذه النسبة بشكل طفيف في فترة الأزمة وما بعدها.

هـ- نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض:

وتستخرج هذه النسبة بقسمة القروض المتعثرة على مجموع القروض والتسهيلات. وتدل على نسبة القروض والتسهيلات الرديئة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض والتسهيلات. بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005–2007) (8.27%) وفي فترة الأزمة (2008–2009) (7.3%).

تعد القروض المتعثرة أخطر مشكلة يواجهها القطاع المصرفي في أي دولة، لكونها تضعف قدرات وموارد البنوك وتستنزفها، وتلغي وظيفتها، وتعمل جميع الأجهزة الرقابية على وضع الضوابط الكفيلة لمحاصرة الظاهرة وتحديد أسبابها وطرق العلاج. في الوقت الذي تشجع فيه البنوك على مواصلة دورها في الإقراض والتمويل، ويمكن معالجة القرض المتعثر من خلال الجلوس مع المقترض للوقوف على أسباب التعثر والتأكد من رغبته في السداد، وإذا كان

المقترض يرغب بالسداد نقوم بمساعدته في البحث عن مخرج له لتسديد التزاماته بعدة طرق منها:

1- جدولة رصيد القرض المتبقي.

2- منح العميل قرضاً جديداً لإعادة إنعاش عمله، وهذا يتطلب عمل دراسة مفصلة للعميل، ودراسة جدوى منح تمويل جديد، ومراقبة المقترض بشكل مستمر للتأكد من استغلاله للقرض الجديد بشكل أفضل لأن هذا القرار إذا لم يكن صحيحا سيؤدي إلى ارتفاع حجم القرض المتعثر مع العميل.

ولقد تأثرت البنوك الأردنية سلبياً من جراء الأزمة المالية العالمية واضطرت بعض البنوك إلى تكوين مخصصات ضخمة لتغطية القروض المتعثرة، وعزت البنوك الأردنية تراجع الإرباح إلى السياسة المتحفظة التي تعتمدها مجالس الإدارة في التعامل مع القروض المتعثرة أو تلك التي توحي حالتها بالتعثر لبناء المخصصات حتى إذا كانت القروض بضمانات كافية وذلك من مبدأ الحيطة والحذر نظرا لأنها تحول إلى بند الأرباح في حالة عدم استخدامها. وتعمد معظم البنوك الأردنية إلى تكوين مخصصات أعلى لتغطية حالات التخلف عن السداد والقروض المتعثرة المحتملة من جانب رجال الأعمال والشركات العقارية التي تعصف بهما تداعيات التباطؤ العالمي.

وعلى سبيل المثال انخفضت أرباح البنك العربي (31 %) بسبب المخصصات وجنب البنك (204) ملايين دولار كمخصصات لتغطية خسائر القروض المتعثرة في 2009 ارتفاعا من (40.4) مليون دولار في 2008. وزادت مخصصات معظم البنوك الأردنية لتغطية أي عجز محتمل عن سداد قروض متعثرة من جانب المؤسسات والشركات العقارية التي تضررت نتيجة التباطؤ العالمي.

و- نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول:

تستخرج هذه النسبة بقسمة الأصول العاملة على مجموع الأصول وتبين مدى استغلال الأصول في النشاط. بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005-2007) (2.61%) وفي فترة الأزمة (2008-2009) (3.54%)، أي أن هذه النسبة لم تتأثر بالأزمة وذلك بسبب ارتفاعها.

4- 3 مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأردنية:

أ -ربح السهم الواحد

ويقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الربح (بعد الضرائب) على عدد الأسهم المتداولة.يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نصيب السهم الواحد من صافي الأرباح. حيث تقيس حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للبنك، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على أداء أفضل. بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005-2007) (31.93%) وفي فترة الأزمة (2008-2009) (23.20%). أي أن هناك انخفاضاً كبيراً في ربح السهم الواحد في فترة الأزمة المالية وما بعدها.

حيث أشارت المحفظة الوطنية للأوراق المالية (2009) إلى أن قطاع البنوك في الأردن سجل في نهاية الربع الثالث من عام 2009 ارتفاعاً في رؤوس أموال شركاتها بنسبة (4.1%) لتصل إلى (1.85) مليار دينار مقابل (1.77) مليار دينار في نفس الفترة من عام 2008 نتيجة الأسهم المجانية التي قامت بتوزيعها بعض البنوك على المساهمين. وتراجع مجموع صافي الربح لقطاع البنوك بنسبة (30.5%) لتصل إلى (408.14) مليون دينار مقابل (586.97) مليون دينار في نهاية الفترة السابقة من عام 2008. وقد تراجعت حصة السهم من الربح بنسبة (33.2%) لتصل إلى (0.221 دينار/سهم) مقابل (0.331 دينار/سهم) على 2008.

وقد احتلت مجموعة البنك العربي المرتبة الأولى بين شركات قطاع البنوك من حيث حصة السهم من الربح حيث بلغت (0.407 دينار/سهم) في نهاية الربع الثالث من عام 2009، واحتل المرتبة الثانية البنك الأردني الكويتي لتصل إلى (0.307 دينار/سهم) ثم تلاه البنك الإسلامي الأردني لتصل إلى (0.232 دينار/سهم). وكان من أكثر الأسهم نمواً من حيث الأرباح سهم البنك الأردني للاستثمار والتمويل حيث نمت أرباحه بنسبة (7.2%) مقارنة مع أرباحه العام الماضي وليصل إلى (5.47) مليون دينار، والسبب يعود إلى انخفاض قيمة بند مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع العام المنصرم ولنفس الفترة، ويليه بنك القاهرة عمان حيث بلغ صافي الربح (18.27) مليون دينار بنمو قدره (4%). كما ويعتبر سهم البنك الإسلامي الأردني من أكثر الأسهم جاذبية ضمن قطاعه حيث وصلت نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى (13.5%)، واحتل المرتبة الثالثة ضمن قطاع البنوك من حيث حصة السهم من الأرباح. وبالإضافة إلى سهم بنك الأردن والبنك الأردني الكويتي الذي بلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين لهما تقريبا (11.5%). (أبو غزاله،2009).

ب القيمة السوقية إلى ربح السهم الواحد:

أي مضاعف ربح السهم الذي يستخدم في تحديد القيمة السوقية العادلة للسهم العادي، وتقييم جاذبيّة الاستثمارية. ومعادلة هذه النسبة هي= سعر الإغلاق ÷ ربح السهم الواحد. بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005–2007) (19.25%) وفي فترة الأزمة (2008–2009) (13.48%).

فالقيمة السوقية (Market Value): تمثل القيمة التي يباع فيها السهم في بورصة الأسهم، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية للأسهم (par Value) والتي تمثل القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس) أو القيمة الدفترية(Book Value) وتمثل حقوق الملكية أي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة).

ج -القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

إن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية التي تزيد ع لى الواحد الصحيح تمثل مؤشراً على قدرة البنك على تحقيق عوائد وأرباح بأعلى من المعدل السائد في السوق عند نفس مستوى المخاطرة(المومني، والسروجي، 2005).

تعكس القيمة الدفترية حقوق المساهمين، فكلما ارتفعت القيمة الدفترية للسهم دل ذلك أن أرباح البنك واحتياطاته قد ارتفعت، وتشكل النسبة المنخفضة حافزاً للاستثمار .فقد تكون النسبة المرتفعة ناتجة عن المبالغة في القيمة السوقية. كما وتعد إحدى نسب السوق. وتعطي هذه النسبة مؤشراً عن أوضاع المصرف وتقييمه من قبل المستثمرين في السوق المالي، فكلما زادت هذه النسبة (عن 100%كلما كان المصرف واعداً في أدائه وربحيته. أما إذا كانت النسبة منخفضة (أقل من 100%) فتكون عندها فرص تقدم المصرف وتطور أدائه ضئيلة، مع العلم

أن متوسط هذه النسبة يزيد ع لى 100% لكلا المجموعتين، إلا أنها أكبر في حالة البنوك التقليدية (157.77%) عنها في حالة البنوك الإسلامية (% 111.60). بمعنى أن فرص تقدم وتطور أداء كلا المجموعتين موجودة، إلا أن تلك الفرص أكبر للمصارف التقليدية عنها للبنوك الإسلامية (المومني، والسروجي،2005).

بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005-2007) (2.69%) وفي فترة الأزمة (2008-2009) (2.85%).

د -العائد على الاستثمار:

لكل استثمار وجهان، وجه يمثل العوائد التي سوف تتحقق من هذا الاستثمار والوجه الآخر يمثل المخاطر التي سيتعرض لها المستثمر عندما يربط أمواله في هذا الاستثمار،ومن القرارات المهمة في هذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي تلائم عوائده مخاطره هذا هو المبدأ العام وهذا هو المقصود بالمبادلة بين المخاطر والعوائد، بمعنى تحديد حجم العائد المرغوب في الحصول عليه لقاء المخاطر التي يتعرض لها المستثمر (رمضان، 1998، ص289).

يكاد يكون مؤشر العائد على الاستثمار أشهر المؤشرات المالية، فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح أو الخسائر) والأموال المستثمرة (متوسط الموجودات). وهذا العائد ليس محدداً بمدة زمنية لكن غالباً ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الاستثمار. يستخدم العائد على الاستثمار لمقارنة المشروعات.

ويمكن تعريف العائد على الاستثمار بأنه الدخل المتحقق من الاستثمار سنوياً على شكل نسبة من إجمالي الاستثمار، وعادة يحصل المستثمر في الأسهم أو صناديق الاستثمار على العائد من استثماره عندما تقوم هذه الأدوات الاستثمارية بتوزيع أرباح سنوية، وهي نسبة

الايرادات المحصلة من كل دولار تم إنفاقه على نشاط معين. فمؤشر العائد على الاستثمار يقيس الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل (المومني، والسروجي،2005).

بلغ متوسط العائد على الاستثمار لدى البنوك الأردنية (1.9%) في فترة ما قبل الأزمة المالية، وانخفضت إلى (1.57%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، فقد بلغ العائد على الاستثمار للبنك الأردني الكويتي عام 2008 نسبة (2.379%) مقارنة بنسبة عام 2007 (2%)، وبلغ العائد على الاستثمار لبنك الأردن عام 2008 نسبة (1.949%) مقارنة بنسبة عام 2007 (1.68%).

هـ العائد على حقوق المساهمين:

هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي، التي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف. فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل. ويحسب العائد بالمعادلة التالية:

(صافي ربح الفترة × 100) ÷ (حقوق المساهمين)

بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين في فترة ما قبل الأزمة المالية (14.77%) وانخفض إلى (11.15%) في فترة الأزمة وما بعدها، وهو انخفاض طبيعي نتيجة لتراجع أرباح البنوك واستمرار تنامي حقوق مساهميها.

و-العائد على رأس المال المدفوع:

هو العائد على رأس المال الذي اكتتب فيه المساهمون ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

(صافي ربح الفترة × 100) ÷ (رأس المال المدفوع)

تقضي تعليمات البنك المركزي التي تطبق عام 2010 أن لا يقل رأس المال المدفوع لأيّ بنك مرخص في الأردن عن 100 مليون دينار. حيث بلغ متوسط العائد على رأس المال المدفوع في فترة ما قبل الأزمة المالية (33.03%) وانخفض إلى (24.3%) في فترة الأزمة وما بعدها. بالنسبة لترتيب البنوك بحسب العائد على رأس المال المدفوع (قبل الضريبة) فقد تصدر البنك الأردني الكويتي القائمة بنسبة عائد قدره (83.6) بالمائة.

ز -نسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة.

تستخرج هذه النسبة بقسمة الأرباح التشغيلية على الأصول العاملة، ينتج الربح التشغيلي عن خصم المصروفات التشغيلية (المصروفات الإدارية والعمومية) من مجمل الربح. أثرت الأزمة المالية العالمية على الأرباح لدى البنوك الأردنية فقد أشارت (الهندي، 2009) إلى انخفاض أرباح البنوك الصافية في المملكة الأردنية لعام 2009 إلى (526.5) مليون دينار بنسبة (32.9%) مقابل (784.7) مليون دينار لعام 2008. وهذا ناتج عن انعكاس تباطؤ الاقتصاد على العلميات التشغيلية للبنوك حيث تتراجع الأرباح التشغيلية في ظل تراجع الأرباح الاستثمارية وتظهر بيانات النتائج الأولية التي أوردتها وكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن البنوك التي يصل مجموع رساميلها (1.931) مليار دينار/سهم سجلت أرباحا بلغت (781) مليون دينار قبل مخصص الضريبة مقابل (1.213) مليار دينار لفترة المقارنة ذاتها(وكالة الأنباء الأردنية "بترا، 2009).

فقد أشار البنك التجاري الأردني إلى تراجع أرباحه بنسبة (25%) في العام 2008 حيث بلغت (9.4) مليون دينار مقابل (12.4) مليون دينار في العام 2007. وفي إفصاح له على موقع البورصة ذكر البنك :" انه لولا خسارة سوق الأسهم لكانت الأرباح التشغيلية قد بلغت (15.2) مليون دينار في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع (12.4) مليون دينار في نهاية سنة 2007". في حين شهد بنك القاهرة عمان نموا في أرباحه التشغيلية إذ ارتفع صافي إيراد الفوائد والعمولات بنسبة (16.4%)، فيما تراجعت أرباح الموجودات المالية مقارنة مع عام 2008. أما الموجودات العاملة للبنك فقد بلغت (1,462) لعام 2008 مقابل (1,746) عام 2009.

بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005-2007) (3.41%) وفي فترة الأزمة (2008-2009) (2.35%).

ح- نسبة إيرادات الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة:

تمثل إيرادات الفوائد والعمولات ويعبر عن ذلك بقسمة إيرادات الفوائد على الأصول العاملة، فحسب البيانات المالية التي أعلنتها البنوك المدرجة في بورصة عمان وعددها 15 بنكاً على موقع البورصة فقد تراجع الدخل التشغيلي من العمليات، التي تمثل صافي إيرادات الفوائد والعمولات، بنسبة (2%) تقريبا إلى (1322) مليون دينار على 2008 مقابل (1348) مليون دينار لفترة المقارنة ذاتها من عام 2008 (وكالة مؤاب الإخبارية، 2009).

وبلغ صافي الإيرادات من الفوائد والعمولات في البنك الأهلي الأردني (81) مليون دينار مقابل(83.5) مليون دينار في العام 2007. كما ارتفعت صافي الإيرادات من الفوائد والعمولات في بنك المؤسسة العربية المصرفية إلى (24.5) مليون دينار عام 2008 مقابل (19.7)

مليون دينار عن العام 2007 وبنسبة نمو (24%). كما أشار بنك الإنماء الصناعي إن سبب تراجع صافي الأرباح يعود إلى انخفاض قيمة الفوائد والعمولات والإيرادات.

بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005–2007) (5.21%) وفي فترة الأزمة (2008–2009) (5.61%).

ط – هامش سعر الفائدة:

يعرف هامش سعر الفائدة البسيط على أنه الفرق بين الفوائد المقبوضة على القروض والفوائد المدفوعة على الودائع. إن تحقيق هامش أعلى لسعر الفائدة هو مرتبط بمدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برافعة مالية منخفضة ومنح مزيد من القروض. وقد بلغ متوسط هامش سعر الفائدة للبنوك الأردنية في فترة قبل الأزمة المالية إلى (6.2%) وارتفع إلى (7.15%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها علماً بأن هامش الفائدة يشكل المصدر الأساسي لدخل البنوك ويستخدم لتغطية تكاليفها الأخرى، وتشمل هذه التكاليف التشغيلية مثل رواتب الموظفين (والذي بلغ عددهم 15900 موظف في نهاية عام 2008) والاستهلاكيات والاطفاءات ومصاريف البحث والتطوير والتدريب وغيرها (أبو غزاله، 2009).

بلغ متوسط هذه النسبة في فترة ما قبل الأزمة (2005–2007) (6.22%) وفي فترة الأزمة (2008–2009) (7.11%).

4 -4 التعرف على مدى تغير مساهمة البنوك الأردنية بالناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي إحدى الطرق لقياس حجم الاقتصاد، ويحسب الناتج المحلي الإجماليّ من قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة

زمنية معينة. ويمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال) ؛ ويتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، فإذا تم تقييمه لسنة ما بمتوسط الأسعار السائدة في تلك السنة فهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يكون بالأسعار الجارية. أما إذا تم تقييم الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد إلى متوسط الأسعار التي كانت سائدة في سنة الأساس فـإن الناتج المحلي الإجمالي يكون عندها مقاساً بالأسعار الثابتة. أما الناتج القومي الإجمالي فهو يشتمل على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مضافاً إليه صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (الدخل من عوامل الإنتاج المقبوضة من قبل المقيمين في الخارج مطروحاً منه الدخل من عوامل الإنتاج المدفوعة من قبل المقيمين إلى الخارج(الهندي، 2009).

بلغ متوسّط نسبة مساهمة البنوك الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما قبل الأزمة (6.17%) وانخفضت بشكل طفيف إلى (6.15%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها.

وتتمثل مساهمة البنوك الأردنية بالناتج المحلي الإجمالي بتمويل البنوك للمشاريع الصغير والمتوسطة الحجم، إذ إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تساهم بما نسبته(70- 80 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بالرغم من هذه الإنجازات على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلاَ أن بعض البنوك لا تزال حذرة من تمويل تلك المشاريع بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة حيث إن الجهات الممولة تفرض شروطاً تمويلية لا يستطيع أصحاب تلك المشاريع الإيفاء بها كالضمانات المالية، وعدد الكفلاء، والسجل المالي الجيد. إ إن بعض البنوك تساعد في إيصال فائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني وتعمل على إيجاد الآليات التي توفر التمويل لتلك المشاريع، ولكن بعض هم الآخر لا يزال يفتقد إلى

الإستراتيجيات والأساليب المناسبة للتمويل البنكي لتلك المشاريع خصوصاً بعد حدوث الأزمة المالية العالمية.

فقطاع البنوك في الأردن يمثل أحد الأعمدة الرئيس للاقتصاد الأردني حيث أشار تقرير التنافسية الأردني الثاني والتنافسية المسؤولة الأول إلى أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي تزداد عاماً بعد عام إذ بلغت (5.4) بالمئة عام 2007 في حين كانت (4.3) بالمئة في عام 2006، لافتا إلى إن هناك ثلاثة وعشرين بنكاً عاملاً في السوق منها خمسة عشر بنكاً محلياً وثمانية بنوك أجنبية من بينها بنكان إسلاميان، وظفت جميعها (17,201) شخص عام 2007، أي بزيادة عن العام الذي سبقه بما يقارب ألف موظف (جمعية البنوك في الأردن، 2008).

وبشأن واقع القطاع المصرفي وأهم النتائج التي توصل إليها تقرير الناتج المحلي الإجمالي أن هناك تباطؤاً في نمو الاقتصاد الأردني متأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها السلبية فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 نمواً بنسبة(2.7 %) مقابل (9.1%) في الفترة نفسها من عام 2008.

ويتضح مما سبق أن للأزمة المالية العالمية تأثير اً على القطاع المصرفي الأردني ولكن ليس بشكل عميق أو خطير، ومن الضروري وضع الخطط للتصدي لأثارها والتخفيف من وطأتها على الاقتصاد الوطني وضرورة التحوط لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني بزيادة الاستثمارات وتسهيل منح القروض لبناء المشروعات الإنتاجية، خاصة في ظل تحفظ البنوك الشديد الذي بدأ في النصف الثاني لعام 2009 في عمليات الإقراض، الأمر الذي قد يحد من حجم الاستثمارات ومن الطلب على السلع والخدمات المستقبلية.

أولاً: النتائج المتعلقة بالبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية معاً):

تظهر نتائج قياس الأداء المتعلقة بالبنوك الأردنية خلال الخمس سنوات السابقة التفاوت في نسب كل من الأداء التشغيلي والأداء المالي خلال فترة الدراسة (2005، 2006، 2007 أي قبل الأزمة المالية) وفترة الأزمة المالية وما بعدها خلال (2008، 2009)، إذ تشير النتائج إلى تراجع في نسب الأداء المالي والأداء التشغيلي خلال فترة الأزمة المالية (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية (2005، 2006، 2007).

على سبيل المثال، في نسب الأداء التشغيلي، تزايد متوسط نسبة القروض إلى الودائع من (57.40%)، في فترة ما قبل الأزمة إلى (67.15%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تزايد بمعدل بلغ (16.9%)، وهذا يعود إلى عدم اتخاذ البنوك الأردنية تدابير تجنبها أثار الأزمة العالمية كالاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك الأزمات، غير أنه تراجع متوسط نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع من (48.47%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (23.40%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (51.7%)، والسبب في هذا التراجع يعود إلى استخدام البنوك الأردنية سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاما بأهدافها. كما تراجع متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى القروض من (29.83%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (28.05%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (5.96%)، وذلك بسبب زيادة مخصصات القروض الممنوحة للعملاء والتي تؤخذ من صافي الأرباح مما يقلل من قيمة حقوق المساهمين.

أما في نسب الأداء المالي فقد أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك الأردنية تراجع متوسط ربح السهم الواحد من (31.93%) في فترة ما قبل الأزمة إلى(23.20%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (27.34%)، كما تراجع متوسط مكرر ربحية السهم من (19.25)

في فترة ما قبل الأزمة، إلى (13.48) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (30%)، وذلك يعود إلى تراجع قيمة صافي الأرباح مع زيادة عدد الأسهم بسبب إصدار ما يعرف بالأسهم المجانية، بالإضافة إلى تراجع نسب العائد على الاستثمار من (1.90%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (1.57%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (17.37)، كما تراجع متوسط نسبة العائد على حقوق المساهمين من (14.77%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (11.15%)، في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (24.50%)، وتراجع متوسط نسبة العائد على رأس المال المدفوع من (33.03%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (24.30%)، في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (26.43%)، وذلك بسبب عدم رفع البنوك الأردنية للحد الأقصى لرأس المال المدفوع حتى تستطيع تلبية التزاماتها المستقبلية. أخيراً تراجع متوسط نسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة من (3.41%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (2.35%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (31.08%)، كما يعود هذا التراجع في متوسط نسبة كل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المدفوع والأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة إلى زيادة مخصصات القروض المتعثرة التي تؤخذ من صافي الأرباح ، مما يشير إلى تأثر البنوك الأردنية بالأزمة المالية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي والأداء المالي، والجدول (4- 1) يبين ذلك:

جدول (4- 1)

أثار الأزمة المالية على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك الأردنية

التفصيل		متوسط فترة ما قبل الأزمة	متوسط فترة الأزمة المالية وبعدها	مقدار التغير	معدل التغير
نسب الأداء التشغيلي					
1	نسبة القروض إلى الودائع	%57.40	%67.15	%9.75	%16.9
2	نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%43.50	%46.25	%2.75	%6.32

3	نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	48.47%	23.40%	-25.07%	-51.7%
4	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	29.83%	28.05%	-1.78%	-5.96%
5	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	8.27%	7.30%	-0.97%	-11.70%
6	نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	2.61%	3.54%	0.93%	32.63%
نسب الأداء المالي					
1	ربح السهم الواحد	31.93%	23.20%	-8.73%	-27.34%
2	مكرر ربحية السهم	19.25	13.48	-5.77	-30%
3	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	2.69	2.85	0.16	5.94%
4	العائد على الاستثمار %	1.90%	1.57%	-0.33%	-17.37%
5	العائد على حقوق المساهمين%	14.77%	11.15%	-3.62%	-24.50%
6	العائد على رأس المال المدفوع%	33.03%	24.30%	-8.73%	-26.43%
7	إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	5.21%	5.61%	0.40%	7.76%
8	الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	3.41%	2.35%	-1.06%	-31.08%
9	هامش سعر الفائدة%	6.22%	7.11%	0.89%	14.30%

ثانياً: النتائج المتعلقة بالبنوك التقليدية الأردنية:

تظهر نتائج قياس الأداء المتعلقة بالبنوك التقليدية خلال الخمس سنوات السابقة التفاوت في نسب كل من الأداء التشغيلي والأداء المالي خلال فترة الدراسة (2005، 2006، 2007 أي قبل الأزمة المالية) وفترة الأزمة المالية وما بعدها خلال (2008، 2009)، إذ تشير النتائج إلى تراجع معظم نسب الأداء المالي ونصف نسب الأداء التشغيلي خلال فترة الأزمة المالية (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية (2005، 2006، 2007).

على سبيل المثال، في نسب الأداء التشغيلي، تزايد متوسط نسبة القروض إلى الودائع من (60.44%)، في فترة ما قبل الأزمة إلى (68.99%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تزايد بمعدل بلغ (14.14%)، وذلك بسبب سياسة البنوك التقليدية التي استمرت في منح القروض للعملاء لغاية النصف الثاني من عام 2009، وكذلك زاد متوسط القروض إلى مجموع الموجودات من (45.83%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (49.40%) في فترة الأزمة المالية وما

بعدها، أي زاد بمعدل بلغ (7.78%). كما تراجع متوسط نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع من (51.5%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (23.74%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (53.90%). وتراجع متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى القروض من (30.84%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (29.79%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (-3.40%)، وذلك بسبب زيادة مخصصات القروض الممنوحة للعملاء والتي تؤخذ من صافي الأرباح مما يقلل من قيمة حقوق المساهمين.

أخيراً تزايد متوسط نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول من (2.73%)، في فترة ما قبل الأزمة إلى (3.85%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تزايد بمعدل بلغ (41.02%)، بسبب الركود الاقتصادي نتيجة وعدم الثقة بقيم الأصول.

أما في نسب الأداء المالي فقد أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك التقليدية، تراجع متوسط ربح السهم الواحد من (33.15%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (23.81%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (28.17%)، كما تراجع متوسط مكرر ربحية السهم من (19.39) في فترة ما قبل الأزمة، إلى (13.67) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (34.89%)، وذلك يعود إلى ضعف القدرة التنافسية لبورصة الأسهم في الأسواق المالية الأردنية خلال هذه الفترة، وزيادة مخصصات القروض المتعثرة، بالإضافة إلى تراجع متوسط نسب العائد على الاستثمار من (1.95%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (1.65%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (15.38%)، كما تراجع متوسط نسبة العائد على حقوق المساهمين من (14.90%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (11.04%)، في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (25.90%)، و تراجع متوسط نسبة العائد على رأس المال المدفوع من (34.64%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (24.81%)، في فترة الأزمة المالية وما

بعدها، أي تراجع بمعدل (28.37%)، أخيراً تراجع متوسط الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة من (3.38%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (2.35%)، في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (30.47%)، كما يعود هذا التراجع في متوسط نسبة كل من؛ العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المدفوع والأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة إلى زيادة مخصصات القروض المتعثرة والتي تؤخذ من صافي الأرباح، مما يشير إلى تأثر البنوك التقليدية بالأزمة المالية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي والأداء المالي، والجدول (4- 2) يبين ذلك:

جدول (4- 2)

أثار الأزمة المالية على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك التقليدية

	التفصيل	متوسط فترة ما قبل الأزمة	متوسط فترة الأزمة المالية وبعدها	مقدار التغير	معدل التغير
نسب الأداء التشغيلي					
1	نسبة القروض إلى الودائع	%60.44	%68.99	8.55	%14.14
2	نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%45.83	%49.40	-3.57	-%7.78
3	نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	%51.5	%23.74	-27.76	-%53.90
4	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	%30.84	%29.79	-1.05	-%3.40
5	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	%9.06	%7.71	-1.35	-%14.90
6	نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	%2.73	%3.85	1.12	%41.02
نسب الأداء المالي					
1	ربح السهم الواحد (بالدينار)	0.33	0.234	0.93	-%28.17
2	مكرر ربحية السهم	19.39	13.67	-5.72	-%34.89
3	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	2.64	2.78	0.14	%5.30
4	العائد على الاستثمار%	%1.95	%1.65	-0.30	-%15.38
5	العائد على حقوق المساهمين%	%14.90	%11.04	-3.86	-%25.90
6	العائد على رأس المال المدفوع%	%34.64	%24.81	-9.83	-%28.37

7	إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	%4.59	%4.72	0.13	%2.83
8	الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	%3.38	%2.35	-1.03	-%30.47
9	هامش سعر الفائدة%	%6.22	%7.11	0.89	%14.30

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالبنوك الإسلامية الأردنية:

تظهر نتائج قياس الأداء المتعلقة بالبنوك الإسلامية خلال الخمس سنوات السابقة التفاوت في نسب كل من الأداء التشغيلي والأداء المالي خلال فترة الدراسة (2005، 2006، 2007 أي قبل الأزمة المالية) وفترة الأزمة المالية وما بعدها خلال (2008، 2009)، إذ تشير النتائج إلى تراجع غالبية نسب الأداء المالي ونصف نسب الأداء التشغيلي خلال فترة الأزمة المالية (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية (2005، 2006، 2007) وذلك يعود للأسباب المبينة أدناه.

على سبيل المثال، في نسب الأداء التشغيلي، تزايد متوسط نسبة القروض إلى الودائع من (37.78%)، في فترة ما قبل الأزمة إلى (55.17%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تزايد بمعدل بلغ (46.02%)، وهذا يعود إلى لجوء العملاء للبنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية للاستفادة من القروض الممنوحة، غير أنه تراجع متوسط نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع من (29.15%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (21.50%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (26.24)، يعود استخدام البنوك الإسلامية سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاما بأهدافها، كما أن تراجع متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى القروض من (23.22%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (16.94%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (27.04%). وتزايدت نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض من (2.92%) في فترة ما

قبل الأزمة إلى (3.66%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تزايد بمعدل بلغ (25.34)، وذلك بسبب الاضطرابات المالية خلال الأزمة المالية العالمية، وأخيراً تراجع متوسط نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول من (1.93%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (1.54%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (20.21%)،

أما في نسب الأداء المالي فقد أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك الإسلامية تراجع متوسط ربح السهم الواحد من (0.242) دينار في فترة ما قبل الأزمة إلى(0.193) دينار في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (20.35%)، كما تراجع متوسط مكرر ربحية السهم من (17.94) في فترة ما قبل الأزمة، إلى (10.95) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ (38.96%)، وذلك بسبب تراجع صافي الأرباح، بالإضافة إلى تراجع نسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره) من (3.39) في فترة ما قبل الأزمة إلى (1.83) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (46.01%)، وذلك بسبب تراجع قيمة الأسهم المالية في بورصة عمان نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية، كما تراجع نسب العائد على الاستثمار من (1.56%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (1.07%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (31.41%)، كما تراجع متوسط نسبة العائد على حقوق المساهمين من (13.97%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (12.06%)، في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (13.67%)، وتراجع متوسط نسبة العائد على رأس المال المدفوع من (22.70%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (21.11%)، في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (7.00%)، أخيراً تراجع متوسط نسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة من (3.76%) في فترة ما قبل الأزمة إلى (3.24%) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل (13.83%)، كما يعود هذا التراجع في متوسط نسبة كل من؛ العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين

والعائد على رأس المال المدفوع والأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة إلى زيادة مخصصات القروض المتعثرة والتي تؤخذ من صافي الأرباح، مما يشير إلى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي والأداء المالي، والجدول (4 – 3) يبين ذلك:

جدول (4- 3)

أثار الأزمة المالية على الأداء التشغيلي والأداء المالي للبنوك الإسلامية

	التفصيل	متوسط فترة ما قبل الأزمة	متوسط فترة الأزمة المالية وبعدها	مقدار التغير	معدل التغير
نسب الأداء التشغيلي					
1	نسبة القروض إلى الودائع	%37.78	%55.17	17.39	%46.02
2	نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%42.25	%57.39	15.14	%35.83
3	نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	%29.15	%21.50	7.65-	%26.24-
4	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	%23.22	%16.94	6.28-	%27.04-
5	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	%2.92	%3.66	0.74	%25.34
6	نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	%1.93	%1.54	0.39-	%20.21-
نسب الأداء المالي					
1	ربح السهم الواحد (بالدينار)	0.242	0.193	0.49	%20.35-
2	مكرر ربحية السهم	17.94	10.95	6.99-	%38.96-
3	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	3.39	1.83	1.56-	%46.01-
4	العائد على الاستثمار%	%1.56	%1.07	0.49-	%31.41-
5	العائد على حقوق المساهمين%	%13.97	%12.06	1.91-	%13.67-
6	العائد على رأس المال المدفوع%	%22.70	%21.11	1.59-	%7.00-
7	إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	%9.55	%11.41	1.86	%19.48
8	الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	%3.76	%3.24	0.52-	%13.83-
9	هامش سعر الفائدة%	-	-		

جدول (4- 4)

مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والأداء المالي لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية

التفصيل		معدل التغيير بالزيادة (بالنقص)	معدل التغيير بالزيادة (بالنقص)
		البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
نسب الأداء التشغيلي			
1	نسبة القروض إلى الودائع	%14.14	%46.02
2	نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	(%7.78)	%35.83
3	نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	(%53.90)	(%26.24)
4	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	(%3.40)	(%27.04)
5	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	(%14.90)	%25.34
6	نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	%41.02	(%20.21)
نسب الأداء المالي			
1	ربح السهم الواحد (بالدينار)	(%28.17)	(%20.35)
2	مكرر ربحية السهم	(%34.89)	(%38.96)
3	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	%5.30	(%46.01)
4	العائد على الاستثمار%	(%15.38)	(%31.41)
5	العائد على حقوق المساهمين%	(%25.90)	(%13.67)
6	العائد على رأس المال المدفوع%	(%28.37)	(%7.00)
7	إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	%2.83	%19.48
8	الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	(%30.47)	(%13.83)
9	هامش سعر الفائدة%	%14.30	-

رابعاً: اختبار الفروقات بين متوسطات نسب الأداء للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

لوحظ من خلال استعراض النسب المالية المحسوبة التي تم استعراضها في الجداول السابقة، أن هنالك اختلافاً بين متوسطات هذه النسب الخاصة بالبنوك الأردنية (التقليدية

والإسلامية). ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: هل تتمتع هذه الاختلافات في قيم المتوسطات بمعنوية ذات دلالة إحصائية على درجات ثقة مقبولة ؟ وهل يمكن بالتالي تعميم نتائج العينة على المجتمع خارج الفترة الزمنية المدروسة وعلى المصارف التقليدية والإسلامية بوجه عام؟

وعلى ضوء ما تقدم، فقد تم اللجوء إلى اختبار (Independent sample t- test) لدراسة وتحليل الفروقات بين متوسطات النسب المحسوبة للبنوك الأردنية جميعها(التقليدية والإسلامية)، وكل من البنوك التقليدية والإسلامية على حدة، وذلك بمقارنة متوسط فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية ومع متوسط الأزمة المالية وما بعدها، بالإضافة إلى استخدام اختبار t لتحليل الفروقات بين متوسطات النسب المحسوبة للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خلال فترة الأزمة المالية العالمية وما بعدها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ونصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب الأداء التشغيلي للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية".

1. اختبار الفروق بين متوسطات نسب الأداء للبنوك الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يبين الجدول (4 – 5) نتائج اختبار (Independent sample t- test) لدراسة الفروقات بين متوسط كل نسبة من نسب الأداء التشغيلي للبنوك الأردنية، التلقيدية منها والإسلامية. إذ تشير إحصائية t في العمود الرابع وإحصائية الدلالة الإحصائية في العمود الأخير من نفس الجدول (4– 5)، أن أغلب فروقات المتوسطات لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة

إحصائية، في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع لصالح فترة الأزمة المالية وما بعدها، مما يدل على ضعف نسبة القروض إلى نسبة أحجام الودائع في فترة الأزمة وما بعدها، كما يدل على عدم اتخاذ البنوك الأردنية تدابير تجنبها أثار الأزمة العالمية كالاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك الأزمات، كما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول لصالح فترة الأزمة وما بعدها، ربما بسبب عدم الثقة بالأصول والخوف من انهيارها، وعليه فإنه يصعب رفض الفرضية الأولى (أي قبولها) التي تنص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب الأداء التشغيلي للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ".

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ونصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب الأداء المالي للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية".

كما يبين الجدول (4- 5) نتائج اختبار (Independent sample t- test) لدراسة الفروقات بين متوسط كل نسبة من نسب الأداء المالي للبنوك الأردنية، التقليدية منها والإسلامية. إذ تشير إحصائية t في العمود الرابع وإحصائية الدلالة الإحصائية في العمود الأخير من نفس الجدول (4- 5)، أن أغلب فروقات المتوسطات لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، في حين يّوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وذلك لصالح فترة ما قبل الأزمة المالية، لذلك يصعب رفض الفرضية الثانية (أي قبولها) التي

تنص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات نسب الأداء المالي للبنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية) قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ".

جدول (4− 5)

اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

النسبة	فرق المتوسطين*	درجات الحرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
أولا: نسب الأداء التشغيلي				
نسبة القروض إلى الودائع	%10.51	28	-1.820	0.613
نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%5.67	28	-1.861	0.424
نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	%27.17	28	4.512	0.000
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	%1.58267	28	0.542	0.783
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	%0.36	28	0.194	0.061
نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	2.25067	28	-1.150	0.004
ثانيا: نسب الأداء المالي				
ربح السهم الواحد	.08133	28	0.915	0.640
مكرر ربحية السهم	5.49	26	-0.859	0.361
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	%0.27389	26	-0.435	0.011
العائد على الاستثمار	%0.18667	28	0.605	0.138
العائد على حقوق المساهمين	%3.40983	28	2.053	0.081
العائد على رأس المال المدفوع	%3.40667	28	0.365	0.240
إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	%0.075	28	-0.053	0.699
الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	%1.67403	28	2.244	0.108

2. اختبار الفروق بين متوسطات نسب الأداء للبنوك التقليدية الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يبين الجدول (4− 6) نتائج اختبار (Independent sample t- test) لدراسة الفروقات بين متوسط كل نسبة من نسب الأداء الخاصة بالبنوك التقليدية الأردنية، إذ تشير

إحصائية t في العمود الرابع وإحصائية الدلالة الإحصائية في العمود الأخير من نفس الجدول (4- 6)، أن أغلب فروقات المتوسطات لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع، ونسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لصالح فترة الأزمة المالية وما بعدها، وهذا يعود إلى تدني قيمة الأسهم في الأسواق المالية خلال الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى سياسة البنوك التقليدية الأردنية خلال الأزمة والتي لم تجنبها أثار الأزمة المالية العالمية.

جدول (4- 6)

اختبار فروق متوسطات النسب للبنوك التقليدية الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

النسبة	فرق المتوسطين*	درجات الحرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
أولا: نسب الأداء التشغيلي				
نسبة القروض إلى الودائع	%9.42	24	-1.537	0.834
نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%4.21	24	-1.261	0.203
نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	%30.19	24	4.935	0.002
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	%0.84231	24	0.300	0.299
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	%0.71	24	0.344	0.053
نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	2.64615	24	-1.188	0.003
ثانيا: نسب الأداء المالي				
ربح السهم الواحد	0.11054	24	1.146	0.945
مكرر ربحية السهم	6.28	24	-0.928	0.393
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	%0.41572	24	-0.620	0.011
العائد على الاستثمار	%0.13846	24	0.414	0.128
العائد على حقوق المساهمين	%3.67492	24	2.121	0.237
العائد على رأس المال المدفوع	%6.41077	24	0.639	0.505
إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	%0.19976	24	0.253	0.297
الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	%1.73927	24	2.041	0.056

3 . اختبار الفروق بين متوسطات نسب الأداء للبنوك الإسلامية الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يبين الجدول (4− 7) نتائج اختبار (Independent sample t- test) لدراسة الفروقات بين متوسط كل نسبة من النسب الخاصة بالبنوك الإسلامية الأردنية، إذ تشير إحصائية t في العمود الرابع وإحصائية الدلالة الإحصائية في العمود الأخير من نفس الجدول (4− 7)، أن أغلب فروقات المتوسطات تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، وذلك لصالح فترة الأزمة المالية وما بعدها.

مما يدل على ازدياد نشاط البنوك الإسلامية وتوسيعها في فترة الأزمة المالية وما بعدها حيث كانت نسبة العائد على الاستثمار قبل الأزمة المالية (1.56) وفي فترة الأزمة المالية وما بعدها (1.07) مما يدل على عدم تأثر ربحية البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير.

جدول (4- 7)

اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك الإسلامية الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

النسبة	فرق المتوسطين*	درجات الحرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
أولا: نسب الأداء التشغيلي				
نسبة القروض إلى الودائع	%17.5	2	3.100	.000
نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%15.15	2	2.247	0.154
نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	%7.52	2	-0.385	0.000
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	%6.39500	2	-0.957	0.000
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	%1.94	2	1.817	0.000
نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	.32000	2	-0.446	0.699
ثانيا: نسب الأداء المالي				
ربح السهم الواحد	.10850	2	0.382	0.000
العائد على الاستثمار	.50	2	-0.749	0.532
العائد على حقوق المساهمين	%1.68000	2	-0.231	0.848
العائد على رأس المال المدفوع	%16.12000	2	0.497	0.000
المرابحة والعمولات إلى الأصول العاملة	%1.86000	2	0.175	0.877
الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	%1.25000	2	-0.983	0.429

4. اختبار الفروق بين متوسطات نسب الأداء للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها.

يبين الجدول (4- 8) نتائج اختبار (Independent sample t-test) لدراسة الفروقات بين متوسط كل نسبة من نسب الأداء الخاصة بالبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية في فترة الأزمة المالية العالمية وما بعدها، إذ تشير إحصائية t في العمود الرابع وإحصائية الدلالة الإحصائية في العمود الأخير من نفس الجدول (4- 8)، في حين يّوجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع لصالح البنوك التقليدية، وهذا يدل على

اتخاذ البنوك التقليدية تدابير تجنبها أثار الأزمة المالية العالمية بصورة أفضل من البنوك الإسلامية، ونسبة إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة، وذلك لصالح البنوك الإسلامية الأردنية، مما يدل على ازدياد نشاط البنوك الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها، وعدم تأثر ربحيتها بشكل كبير.

جدول رقم (4- 8)

اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية

بعد الأزمة المالية العالمية

النسبة	فرق المتوسطين*	درجات الحرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
أولا: نسب الأداء التشغيلي				
نسبة القروض إلى الودائع	%13.04	13	-1.335	0.188
نسبة القروض إلى مجموع الموجودات	%7.53	13	1.427	0.643
نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع	%1.41	13	-0.209	0.003
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	%14.06654	13	-3.183	0.136
نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	%2.31	13	-0.876	0.188
نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول	3.97885	13	-0.680	0.188
ثانيا: نسب الأداء المالي				
ربح السهم الواحد	0.07038	13	0.363	0.377
مكرر ربحية السهم	17.08	13	-0.796	-
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مره)	%1.23231	13	-0.511	-
العائد على الاستثمار	%0.83808	13	-1.052	0.643
العائد على حقوق المساهمين	%0.27115	13	0.067	0.128
العائد على رأس المال المدفوع	%8.26308	13	0.356	0.434
إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة	%6.27385	13	2.046	0.000
الأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة	%0.00385	13	0.005	0.225

خامساً: مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة ونصها " لا يوجد اثر مهم للأزمة المالية العالمية على مساهمة قطاع البنوك الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي"

تشير النتائج في الجدول (4- 9)، إلى ثبات مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الدراسة تقريبا حيث تراوحت نسبة مساهمة البنوك الأردنية في الناتج المحلي حوالي (6%) طيلة فترة الدراسة دون فرق يذكر في متوسط هذه المساهمة ما بين فترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة وما بعدها، وبما أن مساهمة كل بنك على حدة لم تتوفر لدى الدوائر الرسمية التي تتابع هذه الإحصاءات (دائرة الإحصاءات العامة) بل على المستوى الجماعي لكافة البنوك فلم يكن من الممكن إخضاع هذا العامل إلى أي اختبار إحصائي، وبما أن الفرق بين متوسط مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدّ(0.02%) فإنه يمكن قبول الفرضية التي تنص على " لا يوجد أثر مهم للأزمة المالية العالمية على مساهمة قطاع البنوك الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي ".

الجدول (4- 9)

مساهمة البنوك الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2005-2009 بالدينار

العام	فترة ما قبل الأزمة المالية			متوسط الفترة	فترة الأزمة المالية وبعدها		متوسط الفترة
	2005	2006	2007		2008	2009	
الناتج المحلي	89254	1109301	125908	441488	161115	178156	169636
ناتج البنوك	5452	6678	79909	30680	10465	10333	10399
نسبة المساهمة	%6.1	%6.0	%6.4	%6.17	%6.5	%5.8	%6.15

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة(2010).

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل المالي، للبيانات، وفيما يأتي عرض النتائج:

5- 1 الاستنتاجات التي تتعلق بالبنوك الأردنية التقليدية والإسلامية:

- أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك الأردنية خلال الخمس سنوات السابقة، تأثر البنوك الأردنية بالأزمة المالية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي والأداء المالي، وذلك نتيجة تراجع متوسط أغلب نسب الأداء خلال فترة الأزمة المالية وما بعدها (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية(2005، 2006، 2007)، وذلك يعود إلى عدم اتخاذ البنوك الأردنية خلال الأزمة تدابير تجنبها أثار الأزمة المالية العالمية كالاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك الأزمات، بالإضافة إلى تراجع قيمة الأسهم في بورصة عمان خلال الأزمة المالية العالمية.

- كما أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك التقليدية الأردنية خلال الخمس سنوات السابقة، تأثر البنوك التقليدية الأردنية بالأزمة المالية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي وذلك نتيجة تراجع متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى القروض في فترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة المالية وما بعدها، كما أظهرت النتائج تراجع نسب الأداء المالي نتيجة تراجع متوسط كل من ربح السهم الواحد و نسب العائد على الاستثمار ونسبة العائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المدفوع خلال فترة الأزمة المالية وما بعدها (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل

الأزمة المالية العالمية(2005، 2006، 2007)، وذلك يعود إلى زيادة مخصصات القروض المتعثرة التي تؤخذ من صافي الأرباح.

- كما أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك الإسلامية الأردنية خلال الخمس سنوات السابقة، تأثر البنوك الإسلامية الأردنية بالأزمة المالية العالمية لاسيما في نسب الأداء التشغيلي وذلك نتيجة تراجع متوسط نسب كل من حقوق المساهمين إلى القروض، ونسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض، خلال فترة الأزمة المالية وما بعدها (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية(2005، 2006، 2007)، كما أظهرت النتائج تأثر البنوك الإسلامية الأردنية بالأزمة المالية العالمية في نسب الأداء المالي، وذلك نتيجة تراجع متوسط نسب كل من متوسط ربح السهم الواحد، وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية لبورصة الأسهم في الأسواق المالية الأردنية خلال هذه الفترة، ونسب كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على رأس المال المدفوع، والأرباح التشغيلية إلى الأصول العاملة خلال فترة الأزمة المالية وما بعدها (2008، 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية(2005، 2006، 2007)، وذلك بسبب زيادة مخصصات القروض المتعثرة والتي تؤخذ من صافي الأرباح، وعدم الاستعداد والتحضير الكافي للأزمات المالية.

5- 2 الاستنتاجات التي تتعلق باختبار النسب المالية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية:

- أظهرت النتائج عند اختبار الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وجود بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية في كل من نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع، ونسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وذلك يعود إلى ضعف نسبة القروض مقارنة مع نسبة الودائع في فترة الأزمة وما بعدها، وعدم اتخاذ البنوك الأردنية تدابير تجنبها أثار الأزمة العالمية كالاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك الأزمات.

- كما أظهرت النتائج عند اختبار الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك التقليدية الأردنية أن أغلب فروقات المتوسطات لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، في حين يوجد بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية، في كل من نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع، ونسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وهذا يعود إلى سياسة البنوك التقليدية الأردنية خلال الأزمة التي لم تتخذ تدابير تجنبها أثار الأزمة المالية العالمية كالاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة تلك الأزمات، بالإضافة إلى تراجع قيمة الأسهم في بورصة عمان خلال الأزمة المالية العالمية.

- كما أظهرت النتائج عند اختبار الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك الإسلامية الأردنية أن جميع فروقات المتوسطات تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، مما يدل

على ازدياد نشاط البنوك الإسلامية وتوسيعها في فترة الأزمة المالية وما بعدها مع عدم تأثر ربحيتها بشكل كبير.

- كما أظهرت النتائج عند اختبار الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية بعد الأزمة المالية العالمية، إلى وجود بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية في كل من نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع، ونسبة إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة، وذلك لصالح البنوك الإسلامية الأردنية، وهذا يدل على ازدياد نشاط البنوك الإسلامية وتوسيعها في فترة الأزمة المالية وما بعدها مع عدم تأثر ربحيتها بشكل كبير، مقارنتها بالبنوك التقليدية.

5- 3 الاستنتاجات التي تتعلق بمساهمة البنوك الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية:

- أظهرت النتائج ثبات مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الدراسة تقريبا حيث تراوحت نسبة مساهمة البنوك الأردنية في الناتج المحلي حوالي (6%) طيلة فترة الدراسة دون فرق يذكر في متوسط هذه المساهمة ما بين فترة ما قبل الأزمة وفترة الأزمة وما بعدها، وبما أن مساهمة كل بنك على حدة لم تتوفر لدى الدوائر الرسمية التي تتابع هذه الإحصاءات (دائرة الإحصاءات العامة) بل على المستوى الجماعي لكافة البنوك فلم يكن من الممكن إخضاع هذا العامل إلى أي اختبار إحصائي، كما أن الفرق بين متوسط مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدّ(0.02%).

5- 4 التوصيات:

خرج الباحث بمجموعة من التوصيات اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فكانت على النحو التالي:

١ - أظهرت النتائج تأثر نسبة الأصول العاملة إلى مجموع الأصول، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية خلال فترة الأزمة المالية العالمية وما بعدها في البنوك الأردنية (التقليدية والإسلامية)، لذلك يوصى الباحث بضرورة التعامل مع هذه النسب بحذر.

٢ - أظهرت النتائج عند اختبار الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية بعد الأزمة المالية العالمية وجود بعض الفروق ذات الدلالة الإحصائية في كل من نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع، ونسبة إيراد الفوائد والعمولات إلى الأصول العاملة، وذلك لصالح البنوك الإسلامية الأردنية، لذلك يوصى بضرورة استفادة البنوك التقليدية الأردنية من خبرات ونظام البنوك الإسلامية، تحديداً في التعامل مع هذه النسب.

٣ - ضرورة توخي مزيد من الحذر تجاه التطورات المحلية، والعالمية، وتتبعها بصورة دقيقة، والتعامل مع المتغيرات لحظة وقوعها، إن لم يكن قبل وقوعها، وانتظار نتائجها.

٤ - ضرورة اهتمام البنوك الأردنية بتبادل الخبرات بمجال إدارة الأزمات، والتنسيق المشترك لحماية هذا القطاع المصرفي من أية أزمات قد تودي بالاقتصاد الأردني.

٥ -ضرورة وضع سياسات متطورة لعمليات إدارة وتقييم الأزمات المصرفية بكافة أنواعها وبصورة مستقلة وحيادية.

٦ - ضرورة اتخاذ البنك المركزي التدابير المناسبة واستخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع الأزمات المالية، كعدم التوسع في منح الائتمان المصرفي.

٧ - تصميم البنك المركزي لنظام رقابة مصرفية، يقوم بتعديل وتقليل درجة الأزمة المالية وتركيز المخاطرة في منح الائتمان.

المصادر العربية

أولاً: الكتب العربية:

رمضان، زياد(1998). **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**. دار وائل للنشر:عمان، الأردن.

النابلسي، محمد سعيد (1994). **التّطوّر التّاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن.** عمّان، لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأمّ في تاريخ الأردن.

ثانياً: رسائل ماجستير

الخطيب، محمد(2006)."**أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**" . كلية إدارة المال والأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

ربحي، شذى حمدان (2010). آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

عواد، روحي وجدي عبد الفتاح (2010). محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

ثالثاً:تقارير البنوك:

البنك المركزي الأردني(2008) التقرير السنوي.

البنك المركزي الأردني(2008) النشرة الإحصائية الشهرية.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام2007.

تقارير البنك العربي، *www.arab**bank**.jo/ar/*2010

جمعية البنوك في الأردن(2008) التقرير السنوي، أعداد مختلفة

شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية، البنك الأردني الكويتي، 2008

http://www.mahfaza.com.jo/files/NPSC%20PFR%202008.pdf

العوض، إصلاح حسن(2008).إدارة التمويل الصغير–القروض المتعثرة._ بنك السودان المركزي

رابعاً: الصحف الأردنية:

أبو عجمية، أسامة (2009). **الودائع تسجل رقما قياسيا جديدا**، جريدة الغد، العدد 1027.

أبو غزاله، طلال (2009).عمان–الرأي– **تقرير شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية** (بالتعاون مع الرأي) حول النتائج المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان عن أعمالها في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

بترا (2009). 36 % **من أسهم شركات مدرجة في السوق المالية أقل من دينار** ، جريدة الغد، العدد 986.

الحديدي، هالا (2009). **مسؤولون ماليون يؤكدون دور البنوك المركزية بتخفيف المخاطر المصرفية**، وكالة الأنباء الأردنية، العدد 1214.

الفانك، فهد(2009). **الأزمة المالية : هل أفادت الأردن** ؟ مقال نشر في جريدة الرأي في 29 جزيران2009.

الكساسبة، بسام (2010). **أداء بورصة عمان لعام 2009 جريدة الرأي**
http://www.alrai.com/pages.php?articles_id=34023

الهندي، رانيا (2009). **التراجع في أرباح 13 مصرفا أردنيا 31% في الربع الثالث** ، جريدة الرأي، العدد 1506.

خامساً: المجلات:

الإمام، صلاح الدين(2009). "إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي". **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، ع20، ص 10-14.

الحاج، طارق(2009). "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني". **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،** ع20، ص24-32.

السكارنة، بلال(2009). "خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية". **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،** ع20، ص 32-42.

شحاته،حسين(2009). الودائع والقروض البنكية وفوائدهما بين التكييف المحاسبي والحكم الشرعي. **سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي،** جامعة الأزهر.

شحاتة، حسين (2008) أ. أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي. **سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي،** جامعة الأزهر.

شحاتة، حسين (2008) ب. كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي. **سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي،** جامعة الأزهر.

المومني منذر طلال؛ والسروجي عنان فتحي (2005). "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية". **مجلة المنارة،** المجلد 13، العدد 2، ص4-15.

اليوسف، يوسف خليفة (2008). "الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية"، **مجلة المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، عدد358 ص 14- 17 .

سادساً: المؤتمرات والندوات:

الأعرج، عدنان، (2008)." الأزمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول "التحديات والأفاق المستقبلية"، **ندوة عقدت** في **جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا** ،(28-29-4-2009) الأردن.

بلقاسم، زايري و مهدي، ميلود(2009). " الأزمة المالية العالمية: أسبابها و أبعادها وخصائصها". **المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي الأزمة المالية العالمية**، جامعة الجنان (لبنان)

حامد، إيهاب مجدى(2009). "الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية ". **إدارة مشروع "، مؤتمر الطرق المؤدية إلى التعليم العالى**، مصر.

الحكيم، منير سليمان والعطيات، يزن سالم(2009). "المحور: المالي والمصرفي دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة". **ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر**، الأكاديمية العربية للعوم المالية والمصرفية، بتاريخ 11-11-2009.

الحنيطي، هناء والخصاونة، مالك(2009). "دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة الاقتصادية". **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان :" تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات – الفرص – الآفاق** ، جامعة الزرقاء الخاصة.

الخزرجي، ثريا (2009). "الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجه". **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الإسراء الخاصة.

دودين، احمد، (2009)." **دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني"، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.** جامعة الزرقاء "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال".

الراشد، وائل (2008). رؤية تحليلية لإنعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون – واقع دولة الكويت، **ورقة مقدمة إلى كلية العلوم الإدارية**، جامعة الكويت.

زيدان، محمد أحمد(2009). "فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية". **مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**، مؤتمرات جامعة الجنان (لبنان).

سعيفان، تغريد و الطيط، احمد، (2009). "ممارسة استراتيجيات التغيير لمواجهة الأزمات وأثرها على الأداء المؤسسي". **المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،** جامعة الزرقاء "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال".

الشمري، ناظم (2008). "الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام.. مآل الأزمة وتداعياتها". **ورقة عمل قدمت في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية** ، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

عباد، جمعه محمود، (2009) ."الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني". **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**، جامعة الجنان، لبنان.

عبد الحميد، بهاء أحمد سيد(2009). "الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية". **مقدم إلى:إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي ضمن متطلبات الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريبي بشتاء 2009**، المنيا.

عماري، عمار وفالي، نبيلة (2009). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، **ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، الجزائر.

عوض الله، صفوت عبد السلام(2009). "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي". **المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق** ، جامعة المنصورة.

كباره، محمد مجدي ومحمد أبو اليزيد (2009). "الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية" . **مقدم إلى:إدارة مشروع "الطرق المؤدية إلى التعليم العالي"، مؤتمر الطرق المؤدية إلى التعليم العالى**، مصر.

كورتل فريد و رزيق كمال(2009)، "الأزمة المالية مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، **ندوة بعنوان الأزمة العالمية**، جامعة سكيكدة، جامعة البليدة، الجزائر.

محمد، شادية رجب عباس(2009). "الأزمة المالية العالمية وأثرها علي خطط التدريب المستقبلية". **متطلب الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريبي بشتاء 2009**، جامعة محافظة ألمانيا مصر.

مطر، محمد ونور، عبد الناصر والقشي، ظاهر (2009). "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية". ا **لمؤتمر العلمي الثالث" الأزمة المالية العالمية**

وانعكاساتها على اقتصاديات الدول "التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن.

مطر، محمد(2008). "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن ". **ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن،** عقدت في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 29-10-2008،عمان، الأردن.

المناصير، علي فلاح والكساسبة، وصفي عبد الكريم، (2009). "الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل العلاج ". **المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،** جامعة الزرقاء "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال".

نزال، عبد الله إبراهيم و جبر، رائد جميل، (2009). "إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية ". **المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية** ، جامعة الزرقاء "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال".

وقفي، علي عوض، (2008). "تغيير ثقافة المنظمة كمدخل استراتيجي للنهوض بمنظمات الأعمال في ظل الأزمات المعاصرة ". **المؤتمر العلمي الدولي السابع** ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال.

سابعاً: المواقع الالكترونية:

ألحاجي، محمد عمر(2010). مفهوم الوديعة المصرفية. مجموعة المستثمرون

http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=46

أحمد، أسامة عبد الحميد(2009). الأزمة المالية العالمية.. من يدفع الفاتورة ؟:حقيقة الأزمة المالية العالمية 2008(أزمة الرهن العقاري) متوفرة من خلال:

http://knol.google.com/k

البيلاوي، حازم (2009). الأزمة المالية العالمية " محاولة للفهم "، متاح على العنوان الالكتروني www.iid-alraid.com ، تم الإطلاع على المقالة في 16 / 7 / 2009

حازم البيلاوي".الأزمة المالية الحالية", محاولة للفهم2008/10/30, على الرابط-*WWW .iid .alraid . com*

حافظ، حسني(2008). صافي أرباح "البنك العربي" الأردني تهوي 45% إلى 575.5 مليون دولار في 2009 http://www.zawya.com

الجوزي، جميلة، (2009) أسباب الأزمة المالية وجذورها، موقع www.al-azmah.com

الخولي، حسني(2010)._تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكيhttp://islamtoday.net

الدرعاوي، سلامه صحيفة العرب اليوم(2008/09/10) . تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأردني [12:13 2008/] لوكالة الأنباء الأردنية

http://www.petra.gov.jo/PrintArtical.aspx?Lng=2&Artical=63694

دعمس، مصطفى(2009). الأزمة الاقتصادية.. الأسباب والبدائل.تم الاسترجاع من موقع المحاسب العصري http://cma-1.blogspot.com والموقع

http://mstafademes.maktoobblog.com

سما الاردن (2010). تقرير التنافسية الأردني الثاني والتنافسية المسؤولة الأول من الموقع

http://samaalordon.net

شاهين، علي عبد الله(2009). الأزمة المالية العالمية (أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد)، متاح على العنوان الالكتروني: www.iugaza.edu.ps. تم الإطلاع على المقال في13/ 7 / 2009

شحاتة، عبد الله(2009). الأزمة المالية: المفهوم والأسباب http://www.pidegypt.org

الشيخ، سعيد(2009).الازمات المالية. http://vb.arabsgate.comt

الطوخي، عبد النبي إسماعيل (2008). التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية.

تحميل(حزيران،2008)مُتاح:
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/104.doc

الطيب، حمد النيل عبد المنعم محمد (2008). العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية. المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان. مُتاح:
http://www.freewebtown.com

شحاتة، عبد لله(2008). الأزمة المالية المفهوم و الأسباب " 12/11/ 2008 على خط
www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

مجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية(2008)، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، متاح على العنوان الالكتروني : www.saudichambers.org.saتم الإطلاع على المقال في 12 / 7 / 2009

الهندي، رانيا(2009). تراجع أرباح البنوك الأردنية 31% في 9 أشهر. وكالة مؤاب الإخبارية
http://www.alhelalnews.com

حشاد، نبيل (2008)."الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي واقتصاد وأعمال، 14/10/2008، متوفر *WWW .aldjazira.net*

ياجي، آمال(2009). عدوى انخفاض أسعار العقارات تصيب الأسواق المحلية والعالمية. الرؤية الاقتصادي http://www.alrroya.com.

www.al-azmah.com

المصادر الأجنبية

Cecchetti, Stephen G. (2007). **Liquidity Crisis of 2007: How Should Policymakers Respond?**, International Business School, Brandeis University.

Chari, V.V., Christiano, Lawrence, and Kehoe Patrick J. (2008). Facts and Myths about the Financial Crisis of 2008. ***Working Paper 666,*** October 2008, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Research Department.

Jickling, Mark (2008). Averting Financial Crisis. ***CRS Report for Congress***, USA, Congressional Research Service.

KIYOTA, Hiroyuki (2009). Confronting the Global Financial Crisis: Bank Efficiency, Profitability and Banking System in Africa, **doctoral dissertation**, Takushoku University

Krstić, Borko & Jemović, Mirjana (2009). The impact of global financial crisis on changing the central bank role in the market positioning of financial institutions, ***Economics and Organization,*** Vol. 6, No 3, pp. 221 - 236

Lin, Justin Yifu (2008) " *The impact of the financial crisis on developing countries*, ***Korea development institutes***, Seoul, October 31, 2008 www.cnn.com

Naim Moises (2009). **"An Intellectual Bailout" Foreign Policy**, Jan/Feb -Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press.

Poole, William (2008).Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk. Delaware Captive Insurance Association, 2008 – ***3rd Annual DCIA Fall Conference Risk Finance at the Crossroads Wilmington***, Delaware October 8, 2008

Reinhart, Carmen M. & Rogoff, Kenneth S (2008). Is the 2007 U.S. Sub-Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison. ***NBER Working Paper No***. 13761, January 2008, JEL No. E44,F30,N20.

Shaked, Israel, (2009) "Financial crisis of 2008 and preliminary framework for analyzing financial-distressed firms", ***American Bankruptcy Institute Journal***, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, Academic Research Library, page 42.

الملاحق

ملحق (1): نتائج اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك الأردنية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

t-test for Equality of Means							Levene's Test for Equality of Variances			
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F		
Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
1.31625	-22.34291	5.77501	-10.51333	.079	28	-1.820	.613	.262	Equal variances assumed	q1
1.36474	-22.39140	5.77501	-10.51333	.080	25.673	-1.820			Equal variances not assumed	
.57277	-11.91544	3.04827	-5.67133	.073	28	-1.861	.424	.659	Equal variances assumed	q2
.59117	-11.93384	3.04827	-5.67133	.074	26.285	-1.861			Equal variances not assumed	
39.50778	14.83755	6.02181	27.17267	.000	28	4.512	.000	16.205	Equal variances assumed	q3
39.80976	14.53557	6.02181	27.17267	.000	18.288	4.512			Equal variances not assumed	
7.55993	-4.39460	2.91801	1.58267	.592	28	.542	.783	.078	Equal variances assumed	q4
7.56410	-4.39876	2.91801	1.58267	.592	27.574	.542			Equal variances not assumed	
4.18496	-3.45963	1.86598	.36267	.847	28	.194	.061	3.818	Equal variances assumed	q5
4.23656	-3.51123	1.86598	.36267	.848	21.608	.194			Equal variances not assumed	
1.75916	-6.26050	1.95754	-2.25067	.260	28	-1.150	.004	9.869	Equal variances assumed	q6
1.94146	-6.44279	1.95754	-2.25067	.269	14.231	-1.150			Equal variances not assumed	
.26347	-.10081	.08892	.08133	.368	28	.915	.640	.223	Equal variances assumed	q7
.26348	-.10081	.08892	.08133	.368	27.974	.915			Equal variances not assumed	
7.65679	-18.65651	6.40061	-5.49986	.398	26	-.859	.361	.863	Equal variances assumed	q8
7.78812	-18.78783	6.40061	-5.49986	.400	21.610	-.859			Equal variances not assumed	

1.01946	-1.56723	.62920	-.27389	.667	26	-.435	.011	7.437	Equal variances assumed	q9
1.06494	-1.61272	.62920	-.27389	.669	15.299	-.435			Equal variances not assumed	
.81860	-.44526	.30850	.18667	.550	28	.605	.138	2.330	Equal variances assumed	q10
.82739	-.45405	.30850	.18667	.551	21.462	.605			Equal variances not assumed	
6.81043	.00744	1.66056	3.40893	.050	28	2.053	.081	3.273	Equal variances assumed	q11
6.82341	-.00554	1.66056	3.40893	.050	25.821	2.053			Equal variances not assumed	
22.50660	-15.69326	9.32428	3.40667	.718	28	.365	.240	1.444	Equal variances assumed	q12
22.60873	-15.79540	9.32428	3.40667	.718	25.043	.365			Equal variances not assumed	
2.82993	-2.97968	1.41808	-.07488	.958	28	-.053	.699	.153	Equal variances assumed	q13
2.84393	-2.99368	1.41808	-.07488	.958	25.306	-.053			Equal variances not assumed	
3.20226	.14581	.74606	1.67403	.033	28	2.244	.108	2.756	Equal variances assumed	q14
3.24339	.10468	.74606	1.67403	.038	17.693	2.244			Equal variances not assumed	

ملحق (2): نتائج اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

t-test for Equality of Means							Levene's Test for Equality of Variances			
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F		
Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
3.22917	-22.07994	6.13138	-9.42538	.137	24	-1.537	.834	.045	Equal variances assumed	q1
3.28314	-22.13391	6.13138	-9.42538	.138	22.217	-1.537			Equal variances not assumed	
2.68412	-11.10873	3.34146	-4.21231	.220	24	-1.261	.203	1.715	Equal variances assumed	q2
2.73810	-11.16272	3.34146	-4.21231	.221	20.927	-1.261			Equal variances not assumed	
42.82557	17.56673	6.11921	30.19615	.000	24	4.935	.002	12.355	Equal variances assumed	q3
43.29793	17.09438	6.11921	30.19615	.000	14.262	4.935			Equal variances not assumed	
6.63829	-4.95367	2.80827	.84231	.767	24	.300	.299	1.126	Equal variances assumed	q4
6.66333	-4.97871	2.80827	.84231	.767	22.195	.300			Equal variances not assumed	
5.01575	-3.58190	2.08287	.71692	.734	24	.344	.053	4.151	Equal variances assumed	q5
5.08256	-3.64871	2.08287	.71692	.735	18.613	.344			Equal variances not assumed	
1.95245	-7.24475	2.22811	-2.64615	.247	24	-1.188	.003	10.921	Equal variances assumed	q6
2.20192	-7.49423	2.22811	-2.64615	.258	12.148	-1.188			Equal variances not assumed	
.30965	-.08858	.09647	.11054	.263	24	1.146	.945	.005	Equal variances assumed	q7
.30968	-.08860	.09647	.11054	.263	23.941	1.146			Equal variances not assumed	
7.68984	-20.25568	6.77008	-6.28292	.363	24	-.928	.393	.758	Equal variances assumed	q8
7.83239	-20.39824	6.77008	-6.28292	.364	20.152	-.928			Equal variances not assumed	
.96795	-1.79940	.67042	-.41572	.541	24	-.620	.011	7.696	Equal variances	q9

									assumed	
1.02240	-1.85385	.67042	-.41572	.545	13.977	-.620			Equal variances not assumed	
.82940	-.55247	.33477	.13846	.683	24	.414	.128	2.488	Equal variances assumed	q10
.84165	-.56473	.33477	.13846	.684	18.050	.414			Equal variances not assumed	
7.25071	.09913	1.73254	3.67492	.044	24	2.121	.237	1.468	Equal variances assumed	q11
7.25899	.09085	1.73254	3.67492	.045	22.996	2.121			Equal variances not assumed	
27.10223	-14.28069	10.02542	6.41077	.529	24	.639	.505	.457	Equal variances assumed	q12
27.19111	-14.36957	10.02542	6.41077	.529	22.205	.639			Equal variances not assumed	
1.82955	-1.43003	.78967	.19976	.802	24	.253	.297	1.138	Equal variances assumed	q13
1.84259	-1.44307	.78967	.19976	.803	20.869	.253			Equal variances not assumed	
3.49775	-.01922	.85202	1.73927	.052	24	2.041	.056	4.033	Equal variances assumed	q14
3.56100	-.08247	.85202	1.73927	.060	14.480	2.041			Equal variances not assumed	

ملحق (3): نتائج اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

t-test for Equality of Means							Levene's Test for Equality of Variances			
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F		
Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
6.82463	-41.99463	5.67316	-17.58500	.090	2	-3.100	.000	5032622463598950.000	Equal variances assumed	q1
16.85884	-52.02884	5.67316	-17.58500	.129	1.490	-3.100			Equal variances not assumed	
13.86250	-44.17250	6.74410	-15.15500	.154	2	-2.247	.	.	Equal variances assumed	q2
70.04727	-100.35727	6.74410	-15.15500	.266	1.002	-2.247			Equal variances not assumed	
91.64916	-76.60916	19.55286	7.52000	.738	2	.385	.000	76149312457777600.000	Equal variances assumed	q3
103.37766	-88.33766	19.55286	7.52000	.742	1.765	.385			Equal variances not assumed	
35.13206	-22.34206	6.67892	6.39500	.439	2	.957	.000	20517502387783480.000	Equal variances assumed	q4
90.19875	-77.40875	6.67892	6.39500	.513	1.005	.957			Equal variances not assumed	
2.65448	-6.53448	1.06782	-1.94000	.211	2	-1.817	.000	4571683785305.860	Equal variances assumed	q5
2.65757	-6.53757	1.06782	-1.94000	.211	1.999	-1.817			Equal variances not assumed	
3.40848	-2.76848	.71781	.32000	.699	2	.446	.	.	Equal variances assumed	q6
8.09367	-7.45367	.71781	.32000	.729	1.073	.446			Equal variances not assumed	
1.11418	-1.33118	.28417	-.10850	.739	2	-.382	.000	676690495030938000.000	Equal variances assumed	q7
3.05362	-3.27062	.28417	-.10850	.765	1.060	-.382			Equal variances not assumed	
3.37297	-2.37297	.66772	.50000	.532	2	.749	.	.	Equal variances assumed	q10

3.47441	-2.47441	.66772	.50000	.534	1.930	.749			Equal variances not assumed	
32.93297	-29.57297	7.26365	1.68000	.839	2	.231	.	.	Equal variances assumed	q11
54.50861	-51.14861	7.26365	1.68000	.848	1.324	.231			Equal variances not assumed	
123.54271	-155.78271	32.45967	-16.12000	.669	2	-.497	.000	8403611783827370.000	Equal variances assumed	q12
371.26258	-403.50258	32.45967	-16.12000	.705	1.027	-.497			Equal variances not assumed	
43.87938	-47.59938	10.63051	-1.86000	.877	2	-.175	.	.	Equal variances assumed	q13
64.83235	-68.55235	10.63051	-1.86000	.882	1.457	-.175			Equal variances not assumed	
6.71860	-4.21860	1.27098	1.25000	.429	2	.983	.	.	Equal variances assumed	q14
15.17153	-12.67153	1.27098	1.25000	.497	1.068	.983			Equal variances not assumed	

ملحق (4): اختبار فروق متوسطات نسب الأداء للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية بعد الأزمة المالية العالمية

t-test for Equality of Means							Levene's Test for Equality of Variances			
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F		
Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
34.16262	-8.06723	9.77376	13.04769	.205	13	1.335	.188	1.927	Equal variances assumed	q1
36.96200	-10.86662	6.24290	13.04769	.156	2.282	2.090			Equal variances not assumed	
3.86905	-18.94136	5.27929	-7.53615	.177	13	-1.427	.643	.225	Equal variances assumed	q2
57.33249	-72.40479	6.99078	-7.53615	.456	1.157	-1.078			Equal variances not assumed	
16.01178	-13.19101	6.75875	1.41038	.838	13	.209	.003	12.674	Equal variances assumed	q3
196.39311	-193.57234	16.25535	1.41038	.945	1.025	.087			Equal variances not assumed	
23.61274	4.52034	4.41878	14.06654	.007	13	3.183	.136	2.527	Equal variances assumed	q4
17.77650	10.35658	1.71402	14.06654	.000	12.762	8.207			Equal variances not assumed	
8.02580	-3.39580	2.64344	2.31500	.397	13	.876	.188	1.928	Equal variances assumed	q5
5.34591	-.71591	1.24790	2.31500	.111	6.190	1.855			Equal variances not assumed	
16.61330	-8.65561	5.84829	3.97885	.508	13	.680	.252	1.437	Equal variances assumed	q6

9.01502	-1.05733	2.33045	3.97885	.112	12.961	1.707			Equal variances not assumed	
.34838	-.48915	.19384	-.07038	.722	13	-.363	.377	.838	Equal variances assumed	q7
2.80144	-2.94220	.28779	-.07038	.844	1.116	-.245			Equal variances not assumed	
63.87250	-29.69327	21.47173	17.08962	.442	12	.796	.	.	Equal variances assumed	q8
.	.	.	17.08962	.	.	.			Equal variances not assumed	
6.48434	-4.01972	2.41050	1.23231	.618	12	.511	.	.	Equal variances assumed	q9
.	.	.	1.23231	.	.	.			Equal variances not assumed	
2.55855	-.88240	.79638	.83808	.312	13	1.052	.643	.226	Equal variances assumed	q10
3.76199	-2.08583	.59450	.83808	.309	1.760	1.410			Equal variances not assumed	
8.52441	-9.06672	4.07133	-.27115	.948	13	-.067	.128	2.639	Equal variances assumed	q11
72.76074	-73.30305	6.85858	-.27115	.974	1.082	-.040			Equal variances not assumed	
41.89736	-58.42351	23.21846	-8.26308	.728	13	-.356	.434	.651	Equal variances assumed	q12
316.13539	-332.66154	33.22591	-8.26308	.841	1.128	-.249			Equal variances not assumed	
.34985	-12.89755	3.06600	-6.27385	.062	13	-2.046	.000	151.177	Equal variances assumed	q13
113.87725	-126.42494	9.55001	-6.27385	.630	1.004	-.657			Equal variances not assumed	
1.68909	-1.69678	.78363	-.00385	.996	13	-.005	.225	1.622	Equal variances assumed	q14
13.38543	-13.39312	1.27717	-.00385	.998	1.090	-.003			Equal variances not assumed	